مجلة المختار للعلوم الإنسانية
Al-Mukhtar Journal of Social Sciences
40 (2): 187-229, 2022
eISSN: 2791-1608
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://omu.edu.ly/journals/index.php/mjssc/index

جذور الشخصية الليبية وأبعاد تكوينها

عبدالكريم علي مصطفى [1]*

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار – البيضاء

DOI: https://doi.org/10.54172/mjssc.v40i2.1005

المستخلص: ينشغل موضوع الدراسة بطرح مسألةٍ جديرةٍ بالبحث، ومُلهمة للتنقيب عنها والغوص في أعماق مدلولاتها، ألا وهي مسألة الشخصية وتجلياتها، والمقصود هنا ملامح ومظاهر شخصية المجتمع الليبي، لا سيَّما بعد المتغيرات التي طرأت عليه. إن مسألة الشخصية الليبية وطرحها لم يعد– فقط– موضوعًا للنقاش والبحث أو ترفًا علميًّا، بل أضحى همًّا من هموم المجتمع الذي مزَّقته الصراعات، وشتَّتته الحروب، وكثرت فيه الأزمات، وساد فيه الاحتراب والخلاف، وظهرت على سطحه مظاهر القبلية، والجهوية، والانقسامية والعنف، وساده التطرُّف والغُلُوُّ، وانتشرت فيه المطالب الفئوية، وزادت فيه حدة الانقسامات ومظاهر الغنف، وصار هناك توجهٌ ممنهجٌ نحو تبديد مقدرات البلاد، واغتنام كل ما تطاله اليد، بعيدًا عن مبدأ الكفاءة، فكانت القرابة، والمصلحة، والأيدولوجيا هي الحاكمة، كل ما سبق يجعلنا اليوم نبحث عن مظاهر، وقواسم مشتركة تجمع ولاتفرق، تؤسس ولا تهدم ، ولعل هذا التمظهر المطلوب يجعلنا نبحث أولًا عن ملامح شخصية المجتمع الليبي: جذورها، وملامحها، وأبعاد تكوينها، وخصائصها؛ كونها الفاعل الحقيقي المبنيّ على قاعدة تتسم بالهشاشة، والضبابية، من خلال الغوص والإبحار في العمق الثقافي، والموروث الاجتماعي، والبُعْد التاريخي، والتعرُّف إلى رأس المال البشري الذي يكوِّنها؛ في محاولةٍ لاستشراف مستقبل المجتمع الليبي وتكويناته، وملامحه.

الكلمات المفتاحية: الشخصية، الشخصية الليبية، البُعد.

The roots of the Libyan personality and the dimensions of its formation

Abdul Karim Ali Mustafa *

Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University - Al-Bayda, Libya

Abstract: The main idea around which the research revolves is the issue of personality and its manifestations. What is meant here is the issue of personality in the Libyan society, especially after the changes that occurred to it, specifically after the February uprising. It is not only a matter for research and a subject for discussion, and a scientific luxury. Rather, it has become one of the concerns of a society torn apart by conflicts, dispersed by wars, in which crises exceeded. Also, the war the conflict, aspects of tribalism, regionalism, division, violence and extremism prevailed, and factional demands spread. Everyone is fighting everyone, and there has been a systematic trend towards wasting the country's capabilities, and seizing everything that reaches the hand away from the principle of efficiency. So, kinship, interest, and ideology are dominant. All of the above makes us today looking for aspects and commonalities that unite, do not separate, establish and do not demolish. Perhaps this required manifestation makes us search first for the features of the Libyan society's personality, its roots, features, dimensions of its formation, and characteristics as they are the real actors on a fragile and ambiguous basis. And through deep search into the cultural depth, social heritage, historical dimension, and the identification of human capital, there will be an attempt to anticipate the future of the Libyan society, its formations and its features. In order to present the subject in a more in-depth and organized manner, the subject will be divided into three main sections, relying on an intersectional methodology, and by adopting the theory of culture as a theoretical approach that explains the issue of personality.

Keywords: Personality; Libyan character; Dimensions.

*Corresponding author: E-mail addresses: abdalkrim.ali@omu.edu.ly

أولًا: "مقدمة الدراسة"

1- إشكالية الشخصية

بعد كل دورة زمنية في التاريخ تبرز حاجة المجتمعات لتأكيد ذاتها أو مراجعة انتمائها؛ فالمجموعات البشرية تؤطِّر هذا الانتماء بما يدل على الشخصية والهُوية والمواطنة. هذه المفاهيم السياسية الحديثة برزت ضمن أُطُر من الروابط والمصالح المشتركة الجغرافيا–التاريخ، وفي بعض الأحيان تعد الشخصية أو الهوية أوسع من ذلك، وقد تتمحور في نطاق أضيق من ذلك، لم يُبحث موضوع الشخصية بشكل عام في الدول العربية بحثًا وافيًا، ولم تُبحث على الأرجح إلا من ناحيتها الفردية، ولم يُعْنَ بالناحية الاجتماعية والثقافية منها إلا قليلًا، وينبغي ألَّا ننسى أن للشخصية في علم النفس مفهومًا يختلف عن مفهومها في علمي الاجتماع، والإنسان.

استهداف موضوع الشخصيّة الليبية بالدرس والتحليل ليس مبحثًا جديدًا؛ فقد بُحث سابقًا، وتلمَّس دروبَه عديد البُحَّاث الذين سوف يشار إليهم آنفًا، فقد تصاعد موضوع الشخصية والهوية في المجتمع الليبي، وعلى الأخص بعد المتغيرات التي طرأت عليه، وتحديدًا بُعيد انتفاضة فبراير 2011، فسالت له أقلامٌ كثيرة، وانبرى له بالبحث والدرس والنقاش مثقفون كثر ومن العلوم كافةً، كالاجتماع، والفلسفة، والسياسة، والقانون، وغيرهم من المهتمين بهذا الشأن، واليوم، لم يعد موضوع الشخصية الليبية، وملامح شكلها، وجذورها، وعوامل تكوينها مسألةً للبحث، وموضوعًا للنقاش، وترفًا علميًّا، بل أضحى همًّا من هموم المجتمع الذي مزَّقته الصراعات، وشتَّتته الحروب، وكثرت فيه الأزمات، وتعالت فيه أصوات الفرقة، والخلاف، وظهرت على سطحه مظاهر القبلية، والجهوية، والإثنية، والعنف، والفساد، وساده التطرف، والإرهاب، وانتشرت فيه المطالب الفئوية، كل ما سبق يجعلنا اليوم نبحث عن مظاهر، وقواسم مشتركة تجمِّع ولاتفرِّق، تؤسِّس ولا تهدم، ولعل هذا التمظهر المطلوب يجعلنا نبحث أولًا في شخصية المجتمع الليبي: جذورها، وملامحها، وأبعاد تكوينها، وخصائصها، من خلال الغوص والإبحار داخل العمق الثقافي، والموروث الاجتماعي، والبُعْد التاريخي، والتعرف على رأس المال البشري الذي يكوِّنها؛ في محاولةٍ لاستشراف مستقبل المجتمع الليبي وتكويناته، وملامحه.

تساؤلات عديدة ترتبط مباشرة بالشخصية الليبية المعاصرة، وترتبط أيضًا بدرجة كبيرة بالواقع الليبي المَعِيش المليء بالصراعات والأزمات، والمشحون بخطاب العنف والكراهية، وتارة أخرى بالتقسيم، والتجزئة، وعُلُوّ كعب منابر الإرهاب، والتطرف، فانتشر الخوف، والرعب، وتعرَّت مبادئ المواطنة، والوحدة، والانتماء، فصارت القبلية، والجهوية، والمناطقية هي الحاضنة الأولى، والملجأ الأخير.

ظهرت مجموعة من الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع الشخصية، أو قامت بالتنقيب عن تفاصيلها، ولعل أهمها إطلاقًا دراسة **(علي الوردي)** السوسيولوجي العراقي الذي درس شخصية الفرد العراقي وعلى رأسها ملاحظته أن في شخصية الفرد العراقي شيئًا من الازدواج، ووجد الكثير من القرائن التي تؤكِّد وجود هذه الازدواجية، مثل الهيام بالمُثُل العليا من جهة، والانحراف عنها في واقع حياته بشكل ظاهرٍ وجليٍّ من جهة أخرى، ويوجِّه الانتباه إلى ثلاث نواحٍ: الناحية الحضارية، والناحية الاجتماعية، والناحية النفسية.

في الناحية الأولى يرى أن المجتمع العراقي يقع على هامش البداوة والمدنية معًا، فهو مهد لمدنية تعد اليوم من أقدم المدنيات البشرية، ولكنه من جانب آخر واقع على حافة صحراء تمدّه وتمدّ الأقطار المجاورة بأمواج متوالية من البدو حينًا بعد حين.

وليس بعيدًا عن ليبيا تظهر دراسة **(المنصف ونّاس)** الاجتماعي التونسي التي جاءت بعنوان الشخصيّة التونسيّة: محاولة في فهم الشخصيّة العربيّة، ويخلص الكاتب إلى بيان دور الدّولة في تشكيل الهويّة الجماعيّة، إذ يرى "أنّ الشخصيّة التونسيّة ذات قدرة على الانصهار والاندماج، وتقبّل الآخر وعلى الاندماج معه، وتحصيل مكاسب عدّة، وهو ما خلق أرضيّة ملائمة للاستقرار المجتمعيّ ونجاح الدولة، فشخصيّة التونسيّ مندمجة ومنفتحة رغم قسوة التاريخ السياسيّ والاجتماعيّ، ولكنّها بالمقابل شخصيّة غير ميَّالة للإنتاج، وغير مبالية بالوقت، ولا تقدِّس العمل، وهي كثيرة التذمّر والتأفّف، وليست المقاهي– حسب رأي الكاتب– سوى دليل حيّ على اغتيال الوقت وإهدار التواصل والتلاقي والتفاعل بين مكوّنات المجتمع، ويمضي أكثر في إثبات هذه الفرضيّة من خلال بحوث ميدانيّة، يستنتج بعدها أنّ الشخصيّة التونسيّة غير خلَّاقة، إذ هي "تعتمد النقل بدل العقل، والإشاعة بدل التدقيق والتمحيص، وتبنِّي المعلومة دون تثبّت، ونتيجة لذلك فقد كانت العلاقات الاجتماعيّة فضفاضة ورخوة.

وعلى المستوى الخاص بالحالة الليبية خرجت إلى حيز الوجود دراسات أبرزها دراسة **(المنصف ونّاس)** الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، فالوناس استخلص في دراسته خصائص تتفرد بها الشخصية الليبية أبرزها: أنها قبلية، وترجِّح الغلبة والانتقام، وتجيد التحالف، كما أنها اتكالية وإقصائية، وغير مثابرة. دراستنا سوف تستأنس بما طرحه الوناس من أفكار وآراء حيال مسألة الشخصية الليبية، كما تبرز محليًّا أبحاث ودراسات انبرت لهذا الطرح نستذكر منها: (المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم) دراسة قام بها مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي، تعرَّضت لأهم الآراء، والمواقف التي

يتبناها أو يتخذها الليبيون إزاء مجموعة من القيم والمبادئ، كالهوية، والدين، والقيم المجتمعية، والنظرة للمرأة، والعمل، وغير ذلك من القضايا المتصلة بهُوية، وبنية، وعقلية المجتمع الليبي.

كما أُنجزت مجموعة أبحاث ضمن شاغل "الهُوية الوطنية": الأبعاد والمقومات من إصدارات مركز القانون والمجتمع، جامعة بنغازي بالشراكة مع مؤسسة فان فولينهون للقانون والحكومة، جامعة ليدن، على أنها من أبرز الدراسات المتصلة بقضايا أساسية ومُلِحَّة تمسُّ بنية المجتمع الليبي الفكرية والذهنية، أهمها الهُوية والشخصية الليبية من حيث: المفاهيم والجذور والأبعاد.

بالإشارة إلى ما ذُكر، تحاول الدراسة الحالية البحث في موضوع الشخصية الليبية، وعلى وجه التحديد الأبعاد التي أسهمت في تكوينها، وبلورتها، وهي الأبعاد الاجتماعية، والجغرافية، والاقتصادية، والثقافية، وأخيرًا ستحاول الدراسة الخروج برؤية نستشرف من خلالها مستقبل هذه الشخصية في عالم يسير بخُطًا سريعة.

2- الهدف من الدراسة

محاولة الوصول إلى أهمِّ الأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والجغرافية التي شكَّلت الشخصية الليبية المعاصرة، ورسمت ملامحها، عبر الغوص في جذورها، والبحث في نمط تكوينها. وكيف يمكن لنا أن نرى مستقبلها.

وللوصول إلى النتائج المرجوة سوف يحاول البحث تحقيق أهدافه، منطلقًا من الإجابة عن التساؤل الآتي: ما هي أهم الأبعاد التي أسهمت في تكوين الشخصية الليبية الراهنة؟ وكيف يمكن أن نستشرف مستقبلها؟

3- منهجية الدراسة

تفرض طبيعة الدراسة وتعقيداتها عدم الاعتماد على منهج بعينه كما هو معتاد في الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعليه سوف تتبنَّى الدراسة "المنهج التعددي" لأننا أمام مجال بحثي ذي أبعاد متباينة ممتدة عبر الزمان والمكان، وتشعُّبات الظاهرة التي تتطلب نهجًا تاريخيًّا، ووصفيًّا، وتستخدم أسلوب الملاحظة، وتتبع المنهج الأثنوجرافي الذي يدرس الظواهر بعيدًا عن سياقاتها التاريخية.

4- مفهوم الشخصية

يُعَدُّ السؤال عن مفهوم الشخصية من أكثر الأسئلة تعقيدًا وأكثرها تشعُّبًا في مستوى التناول الفكري والبحثي؛ حيث إن الشخصية التي نقصدها لا تبدو أقرب إلى الثبات كما يذهب الظن بادئ الأمر.

"فقد تعرَّض مفهوم الشخصية لانتقادات عديدة، ليس فقط لافتقاره إلى القوة التفسيرية، بل للمفارقة السردية المتعلقة به، والتي هي سمة من سمات عصر العولمة، والتغيرات المعاصرة والمتسارعة، ومردُّ ذلك هو كثرة المؤثِّرات التي تتدخل في تشكيل ما ندعوه بالشخصية، وهي لا تنفك تؤثِّر في تشكُّلها حسب تغيير تلك المؤثرات طوال حياة الإنسان، هذا على الرغم من ترسُّخ بعض المرتكزات في عقيدة الإنسان وقيمه، وما يتبنَّى من طرق العيش وأساليب التعبير (المباركي، 2016)

إن الحصول على تعريف أكثر دقة لهذا المفهوم مهمة ليست باليسيرة؛ كونه مفهومًا يتَّسم بالتوهُّج، والعمومية من ناحية، وبالتشعُّب والالتباس من منظور آخر، لكنها في الوقت ذاته أمرٌ ملحٌّ للضرورة المنهجية، وللحاجة المعرفية، وهذا سوف يجعلنا مطالَبين بعرض بعض التعريفات التي يمكن اعتمادها منطلقًا نتوكأ عليه، وطريقةً نعتمدها للإيضاح، وتوظيفها لخدمة هذه الدراسة.

ومن هنا يمكن تعريف الشخصية على أنها: "حالة متوسطة من التماثل النفسي، والثقافي والاجتماعي التي يتم التعبير عنها من خلال سلوكيات وعلاقات اجتماعية وإنسانية شبه متماثلة وشبه مشتركة، على الرغم من وجود تباينات واختلافات، فهي كذلك بنية نفسيّة واجتماعية مميّزة وخاصة بأفراد هذا المجتمع أو ذاك، وبهذه المجموعة أو تلك، ذلك المفهوم يشمل المجموعات الكبيرة والصغيرة على حدّ السّواء تترجمها في معيش يومي مشترك" (وناس، 2014: 18)

ونعني بالشخصية "تلك المبادئ الأصيلة الساقية والذاتية النابعة من الأفراد والشعوب، وتلك ركائز الإنسان التي تمثِّل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يحس ويشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما، يخصه، ويميزه، عن باقي المجتمعات الأخرى (محمد، 2010: 94)

إذًا، تمثِّل الشخصية كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي إليها الأفراد بالحس والشعور والوجدان (محمد،2010، 94).

في حين يعرفها دوركايم "بأنها تصور في الذهن يمتلك كل صفات التصورات الاجتماعية، وهي نتاج المجتمع، وتخضع خضوعًا تامًّا للقوانين الاجتماعية" (أبوعمود، 2009: 32).

"بمعنى آخر الطريقة التي يرتبط بها الفرد من خلال أفكاره واتجاهاته وأفعاله بالعناصر الإنسانية وغير الإنسانية، وعلى ذلك فالشخصية هي ذلك النمط المميِّز للسلوك الذي يتميز بالاستقرار النسبي في المواقف المختلفة" (أبوعمود، 2009: 32). ولعل التعريف الذي يتناسب وطبيعة الدراسة الحالية هو التعريف الذي صاغه علماء الاجتماع إذ يرون أن "الشخصية هي نتاج التفاعل الاجتماعي، وأن مكوناتها تقوم جميعًا على أسس ثقافية واجتماعية؛ ولهذا كانت دراسة الشخصية لا يمكن أن تكون كاملة بدون دراسة الثقافة والمجتمع" (جمعة، 2008: 60).

5- مقاربة نظرية

أقرب توجُّهٍ نظريٍّ يمكن أن يتقارب مع موضوع الشخصية بوصفه محورًا اجتماعيًّا وثقافيًّا نظرية الثقافة التي تفترض أن الشخصية الاجتماعية للأفراد تنشأ داخل النسق الثقافي عند كل الجماعات، وفي مختلف المجتمعات، فالشخصية لا تنمو بشكل تلقائي، كما أنها رهينة للبناء الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، والسياسي، والديني، والقانوني للمجتمع الإنساني، وقبل الولوج في محتوى النظرية رأينا من الضرورة تعريف مصطلح الثقافة.

يعرِّف لينتون الثقافة بأنها "جملة الأنماط السلوكية المشتركة بين أفراد المجموعة المتوارثة عن طريق التعلم، ويعرفها تايلور بأنها: "ذلك الكل المعقَّد الذي يتضمن المعرفة، والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع، ويعرِّفها فرويد على أنها: "تلك التأليفة المعقَّدة من الضوابط والقواعد التي تكبح جماح الطاقة الليبدية" (الخواجه، 1998: 11) ليس في نيتنا أن نغرق القارئ في تعريفات الثقافة التي لا حصر لها، يكفي القول: إن هناك اتجاهين في تلك التعريفات يتنافسان على التفوق: "أحدهما ينظر إلى الثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيديولوجيات، وما شاكلها من المنتجات العقلية، أما الاتجاه الآخر فيرى الثقافة على أنها تشير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وكذلك توجهاتهم" (الصاوي، 1978).

إذًا، يصحُّ لنا القول بإن النظرية الثقافية تقوم أو تنطلق من فرضيات تفسِّر ظاهرة التراث الثقافي والحضاري للإنسان ماضيه أو حاضره، ويتضمن ذلك القوانين التي تفسِّر الثقافة الإنسانية من حيث النشأة والتطور والنمط، وعوامل تغيرها، ومؤسساتها وأدواتها، ومن ضمن ما تضيفه النظرية الثقافية دور

التراث الثقافي في سلوك الإنسان، وإمكانية التنبُّؤ بهذا التراث وتأثيره على السلوك والتحكم فيه (الحوات، 1996).

وضعت الأنثروبولوجيا مفهومًا شاملًا للثقافة؛ كونها ظاهرةً اجتماعيةً كُلِّيَّةً تشمل القيم، والمعايير، والمُثُل، والمعارف، والمهارات، والرُّؤى، والتمثُّلات، وضوابط السلوك التي تشترك فيها مجموعة ما، فتتميَّز بها عن مجموعات أخرى، فمن يقول ثقافة يقول طاقة روحية وذهنية وجدانية ينشأ عليها الفرد، ويتقاسمها أفراد مجموعته، ويتواصل بها معهم، إنها تلك المجموعة المترابطة من أنماط السلوك والتفكير والإحساس والفعل تُكتسب بالتعلُّم أو بالتنشئة، وتقتسم من طرف مجموعة أشخاص، وتكون لهم موضوعيًّا ورمزيًّا شخصية متميزة وهياكل جماعية خاصة بهم، هذه الثقافة تجذِّر شخصية المجموعات الإنسانية في محيطها، وتشكِّل الملجأ الذي يحتمون به، ويدافعون به عن ذاتهم الاجتماعية من الذوبان، ولهذا تسعى هذه المجموعات إلى حفظ هذا المخزون وخلق آليات اجتماعية للتذكُّر الجماعي، والمهم هنا أن المعيار الأساسي للظواهر الثقافية هي اشتراك مجموعة من الناس في بلورة موقف ما.

فالجماعات البشرية لها شخصيتها المستقلة التي تميِّزها عن غيرها من الأقوام أو الأمم الأخرى، فكما أن شخصية أيِّ فرد تتحدَّد بتفاعله الإيجابي داخل الأسرة والمجتمع، فتتكون شخصيته المتزنة والمتوافقة مع فكره، ويكون العكس كذلك إذا كانت شخصيته غير متفاعلة مع فكرها، فذلك ما يقع على الشخصية الجماعية، حيث يتحدَّد انتماء شخصية الجماعة لأي مجتمع لدى تفاعلها مع ثقافتها وحضارتها، ولا يكون هذا التفاعل إلا بوجود عناصر الفكر واللغة، لذلك فإن أية شخصية حضارية تقوم على أساسين هما: الفكر واللغة (جمعة، 2008) فالثقافة الفرنسية مختلفة عن الثقافة البريطانية وعن الأمريكية، وكلها تختلف عن الثقافة العربية، والتي بدورها تختلف فيها ثقافة المشارقة عن المغاربة.

وكل من يسعى إلى تصنيف الثقافات أو– بعبارة أقل طموحًا– يصوغ تعميمات كلية حول السلوك الإنساني مُعرَّض لمجابهة أولئك الذين يتمسكون بالخصوصية الكامنة في المجتمعات والتنظيمات المختلفة، وينهض علماء الأنثروبولوجيا محتجين" ليس هذا صحيحًا في قبيلتي" (الصاوي، 1978).

وتتضح دلالة التشابه أيضًا في الفهم أو المعنى السوسيوثقافي لقضية الهُوية بعدِّها مقاربة جدًّا لقضية الشخصية، التي تظهر في الهيكلية الوظيفية للأنثروبولوجيا؛ إذ يأتي معنى الهُوية على أنها متجذِّرة تاريخيًّا وثقافيًّا مع الصورة الذاتية لمجموعةٍ من الناس كانت في الغالب قد رسمت خطها باتصالها بمجموعات أخرى من الشعوب، ويرتبط هذا المعنى من الهُوية بالمفاهيم الأنثروبولوجية الأخرى مثل النظرة، والقيمة، والروح، والثقافة التي تقترح نوعًا معينًا من التجانس بين أفراد المجتمع، وكان الرأي أن

هُوية الأفراد تعكس هُوية مجموعةٍ ما وثقافتهم، ومن المفترض أن هُوية الأفراد تشير إلى هوية المجموعة التي ينتمون إليها، وهو ما يتَّسق مع النظريات الأنثروبولوجية حول العلاقة بين الشخص والجماعة أو المجتمع، والتي تنصُّ على أن مجموعة من الناس تشترك في الهوية نفسها؛ وهي إما دينية أو مبنية على أساس عرقي أثني، تستمد قواها كونها مشتركة في التاريخ نفسه، فالمجتمع الذي ينتمون إليه مجتمعٌ صلبٌ وغير قابل للتغيير، والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه المقدمة الوجيزة في الأنثروبولوجيا التي تقدِّم تفسيرات للعلاقة بين الثقافة والشخصية أن التماثل في الوحدة يتأسَّس عليه تماثل في نظام الثقافة، ونظام الثقافة يمارس سلطة الامتثال عبر حركة الاندماج الاجتماعي، واشتغال الرموز في دينامية الحركة الضبطية هو ما يحقق هذا التركيب البنيوي، حيث إن "الرموز هي أدوات التضامن الاجتماعي بلا منازع" (دردير‌ي، 2016).

وفي هذا المسار ينظر (أيفرت هاجن) إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمهعات ساكنة راكدة تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية، بحيث يمكن القول إن البناء الاجتماعي لن يتغير حتى تتغير الشخصية (زايد وعلام، 2004: 62) فالشخصية المجدِّدة– وفقًا لهاجن– هي تلك القادرة على التجديد والابتكار والانفتاح والمراكمة وإيجاد الحلول ومجابهة الأزمات وعدم النكوص والاستسلام لها، ولهذا سُمِّيت نظرية هاجن بالنظرية الشخصية المجددة.

إن العمليات المعرفية والدافعية عند تفسير إدراكات الجماعة الداخلية وأشكال سلوكها نحو أعضاء الجماعات الخارجية الأخرى– كما عبَّر عنها "تاجفيل" و "فورجاز"– تتَّحد من خلال الصياغة الآتية: يجب التصنيف إلى فئات أكثر من مجرد التصنيف المعرفي للأحداث والأشخاص والأشياء، إذ إنه يتمثل من عملية تتأثر بالقيم والثقافة والتصورات الاجتماعية، والموازنة الاجتماعية التي تهتم بها الفئات والأفراد؛ للبحث عن أوجه التمييز بين جماعتهم التي ينتمون إليها والجماعات الأخرى، ومن خلالها تتشكل ملامح الشخصية.

ثانيًا: أبعاد تكوين الشخصية الليبية

عندما يكون الأمر متعلِّقًا بذكر الأبعاد ربما يخطر للكثيرين أننا بصدد الحديث عن البُعد بمعناه النظري الدقيق، بوصفه تصنيفًا أو مستوياتٍ متسلسلةً أو متتابعةً، ولكن ما ترمي إليه الدراسة الحالية، وتقصده بالبعد هو الإشارة بالابتعاد كثيرًا والتنقيب في جذور الشخصية الليبية؛ لمعرفة طبيعتها، والوصول إلى رواسب تكوينها، وهذه الأبعاد تحديدًا هي: الجغرافي– الاقتصادي– الاجتماعي– الثقافي.

1- البعد الجغرافي والبيئي

يذهب المؤرِّخ الفرنسي "**Jules mi**": إلى أن "التاريخ قبل كل شيء جغرافيا، معنى ذلك أن الجغرافيا هي التي تشكِّل تاريخ البلدان، وهذه المسألة تذكِّرني بوصف "سترابو، الذي ولد في سنة 63 ق. م، لليبيا التاريخية، فهذه الأراضي كما يقول: "تشبه جلد الفهد؛ إذ إنها منقطة بمواطن مأهولة مُحاطة بأرض صحراء لا ماء فيها، فالعارف بجغرافيا ليبيا وبيئتها يدرك أنها صحراء مترامية الأطراف، لا يكاد يمثِّل فيها الغطاء النباتي والأراضي القابلة للاستصلاح أكثر من 10% (أبوصوه، 2016).

مؤكَّدٌ أن الإنسان ابن طبيعته، والبيئة تطوِّعه، فالطبيعة والأرض والوطن- كما يصوِّرها مصطفى حجازي- هي جميعًا الأم؛ فثمة علاقة أصيلة على مستوى اللاوعي بين الطبيعة، والنمط الحسي من الوجود، واللاعقلانية، والصور والأمومة، والغذاء، والدفء، والانسجام مع الطبيعة، والأرض الخيِّرة، كلها تعبير عن الأم الطيبة التي تمنح الحب، والدفء مع الحليب منذ فجر الحياة، وعندما تمنح الطبيعة خيراتها فإنها تدخل السرور على الإنسان، ليس من الناحية المادية والاقتصادية فحسب، بل من خلال إثارة تجربة الحب الأولى في العلاقة مع الأم، تجربة الوفاق في الحياة التي تتَّحد فيها مشاعر الأمن بمشاعر السكينة الداخلية، أما الطبيعة القاسية فهي على العكس مما سبق؛ لأنها تحمل خطر الهلاك، وخطر الكوارث المختلفة: حريق، فيضان، جفاف، أوبئة، عواصف صورة الأم القاسية، والغاضبة، والنابذة، التي تمنع حبها وتحرم حنانها، وترفض إعطاء الحليب الذي يملأ الجوف ويوفِّر للطفل الامتلاء والأمان والسكينة (حجازي، 2007).

إذا أردنا إسقاط الصورتين السابقتين على حال الطبيعة في ليبيا منذ عصورها القديمة إلى وقت غير بعيد فإننا سوف نقيِّم الصورة بناءً على المشاهدة الثانية، وهي صورة الطبيعة الطاردة القاسية التي نتاجها: القسوة، والنبذ، والهجر، والخوف، والقلق، لكنها بالمقابل يمكن أن تؤدي إلى: القوة، والتعاضد، والترابط، والعصبية؛ فالإنسان ابن بيئته كما يقول علماء التربية، والنفس، والاجتماع، ولكن ليس المقصود بها البيئة في مفهومها التربوي والاجتماعي البسيط، بل بالمفهوم الشامل الكامل الذي يشمل البيئة الطبيعية أيضًا.

فمن خلال الوجود المكاني لسكان ليبيا في القرون الماضية، يتضح أن أغلب هؤلاء السكان يرتكزون وبصور متفاوتة في ثلاثة أماكن تقريبًا، وهي: المناطق الساحلية والجبلية في الشمال وهي قليلة جدًّا، كما تقطن نسبة أخرى من السكان في الواحات الصحراوية الجنوبية، وبين سكان الشمال والجنوب يقطن سكان النواجع ذوو الرحيل الدائم.

إن الطبيعة القاسية والأرض القاحلة التي تتَّسم بها أرض ليبيا جعلت ساكنيها يعيشون على وجه العموم حالة طارئة فرضت عليهم حياة التنقُّل والترحال الدائمين؛ فسكان ليبيا اشتهروا- رغم حالة الاستقرار النسبي- بأنهم بدو رُحَّل، وهم أولئك البشر الذين يتميزون غالبًا بشدِّ الرحال من مكان إلى آخر بمواشيهم، وخيامهم، وممتلكاتهم، قاصدين جود الطبيعة وكرمها، مبتعدين عن عنفوانها وقسوتها (الصالحين، 2010).

تقوم الجغرافيا بدورٍ أساسيٍّ في تجسيد مفهوم الهُوية المحدد من خلال الإرث الثقافي، وتضفي على الفضاء الوجودي في الأرض الليبية بحضرها وريفها وصحرائها النظرة المكانية، فمنصور البابور يرى أن مسألة الهوية الليبية مقاربة يمكن توظيفها لمسألة الشخصية بوصفها مكانًا أصيلًا مُدركًا بالانتماء الوجودي لسكانها؛ بوصفها كينونة جغرافية متميزة عن غيرها من الأماكن، أدّى إحساس الليبيين بالرسوخ في أرضهم إلى تأصيل هويتهم مع بلادهم وتعزيز إداركهم؛ لكونهم كيانًا واحداً متجانسًا اجتماعيًّا، تجمعهم خصائص مشتركة وانتماء قويّ ناتج عن خِبرتهم ببيئتهم وتفاعلهم المستمر معها (البابور، 2018: 216).

فالشخصية البدوية كما يصفها وناس كثيرًا ما تتحرّك وتجول بخصائصها وسط مجال جغرافي واسع ومتقلب يتَّسم بحكم طابعه الصحراوي، وبقلة الموارد، وشُحِّ الإمكانيات، وعدم سخاء الطبيعة، وهو الأمر الذي يُنتج بنية نفسية وذهنية وشخصية دائمة التوجُّس والارتياب، وحريصة أيَّما حرص على إفناء الموارد القليلة وغير القابلة للتجديد (وناس، 2014).

هذه الجغرافيا المتنوعة التي يغزوها الجفاف، وتندر فيها المياه، وتقلُّ فيها المراعي الخصبة؛ شكَّلت شخصية ليبية مرتحلة، غير مستقرة، فضلًا عن أن أغلب سكان ليبيا الذين يعيشون على أرضها اليوم- كما ورد في الكتابات القديمة والمعاصرة- جاءوا إليها نتيجة هجرات من أماكن أخرى، ولعل هجرات بني سليم الذين صاروا بحكم الأمر الواقع يمثِّلون نسبة لا يُستهان بها من سكان ليبيا أتوا إليها من شبه الجزيرة العربية، ومن ناحية أخرى نجد أن الشخصية الليبية ما تزال إلى الآن تمثِّل مظهرًا من مظاهر الاتصال بين كثير من الدول عبر حدودها المختلفة؛ لكونها شخصية متنقلة عبر الحدود، وهذا ما سنلاحظه في وجود قبائل هي غالبًا ليبية المنشأ تنتشر بين حدود ليبيا- مصر، ليبيا- تونس، ليبيا- السودان، ليبيا- تشاد، ليبيا- الجزائر.

فمساحة الأراضي واتساعها وانتشار النشاط الرعوي الذي لا يعتمد الاستقرار شكَّل ما يمكن أن نطلق عليه التشتُّت السكاني، والتوزُّع المكاني، وهذا ما أدى بطريقة أو بأخرى إلى تخلف الشخصية

الليبية عن الولوج في عملية التحديث، والتمدُّن، التي بدورها تشكِّل سلوكًا يعكس تبلور فكرة الدولة العميقة، وليس الدولة الموجودة.

شكَّلت هذه الحالة ما يمكن أن نطلق عليه جدلًا المجتمع المتمدد الذي لا يؤازر الاستقرار، ولا يقرُّه، حتى إننا نجد أنفسنا دائمًا أمام تساؤل: هل عاش الليبيون في تاريخهم الحديث مرحلة الدولة المستقرة بمعناها العميق والحقيقي؟

إن سلسلة الحكومات والأنظمة المتعاقبة على المجتمع الليبي لا تؤكِّد بالضرورة أننا نعيش في دولة؛ فمهمة الحكومات تنظيم شؤون الناس، وتوفير الخدمات، والحاجات الأساسية لهم، أما الدولة فهي ظاهرة عميقة بعمق ما تخلقه من حضارة، وتنمية، وتعايش سلمي بين أطياف المجتمع المتباينة، وما تغرسه من قيم الانتماء، والمواطنة، المشاركة، وحب الوطن، وما تعمل عليه من أجل إنهاء مظاهر الاحتراب والعنف والتشظِّي والخوف من الآخر كل ذلك زمن السلم والحرب.

نتج عن حالة عدم الاستقرار هذه– حتى إن تلاشت المظاهر المسبِّبة لها– شخصيةٌ تنتهج من أسفل الهرم إلى أعلاه نهج التخبُّط، وعدم التمركز، وهذا يدلُّ بوضوح على أن ليبيا لم تخطِّط بشكل مبرمج، ولم تقدم إستراتيجية واضحة وفقًا لمقتضيات التنمية الحديثة منذ أكثر من خمسين عامًا، فليبيا تعيش مرحلة تأسيس منذ ولادتها عام 1951 إلى الآن، وباستثناء أعوام معدودة من عمر ليبيا المملكة، فإننا نعيش مرحلة تقلبات ثورية منذ ذلك الزمن، وهذا ما يفسِّر بقاء اللجنة الشعبية العامة المؤقتة للدفاع*[1] زمن القذافي زهاء أربعين عامًا، وبقاء الحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عن فبراير إلى يومنا هذا، لقد كانت مقارُّ رئاسة الوزراء، وهيآتها تتنقل من مكان إلى آخر من بنغازي، إلى طرابلس، إلى البيضاء، إلى سرت، إلى الجفرة، وكان الليبيون يرتحلون وراءها دون كللٍ أو ملل، فأضحى الليبيون بحكم العادة مستعدين لتقبُّل أي ارتحال حكومي للسير وراءه، والتعايش معه، ولعل المثل الليبي الشهير" عز البوادي كل يوم رحيل" يجسِّد هذا المشهد بجلاء.

انتهاج هذا التدبير ليس مرتبطًا حصريًّا بوقت الأزمات والطوارئ؛ فالحكومات الليبية تنقلت حتى زمن المملكة بين بنغازي، وطرابلس، والبيضاء، إلى أن طاب لها المقام أيام القذافي بطرابلس، قبل أن

* اللجنة الشعبية العامة المؤقتة للدفاع هي تسمية كانت تطلق إبان نظام القذافي على ما يعرف بوزارة الدفاع في الدول الأخرى.

يُتنقل بها بين سرت، والجفرة، وهكذا تتنقل المؤسسات، وترحل، وكأنها نجع من نجوع البادية، ولكن يغلفها التحديث، ويغطيها التحضر.

في سياقات توجهنا إلى سيطرة البيئة المكانية على أهواء وأفعال الناس أو الأشخاص كما يؤول ابن خلدون، فهو يرى اختلاف سكان المغرب العربي عمَّن سواهم ووصمهم بما يؤطر أفكارهم وطباعهم، وتفرُّد سكان مصر متأثرين بحضارة عميقة نشأت على ضفاف النيل وشواطئ الإسكندرية، وتميز أهل السودان بخصائص ذهنية وثقافية جعلتهم يتمايزون عن غيرهم، إلا أن آراء مختلفة ترجح فكرة مناقضة ترتكز دفاعاتها الفكرية على أن النظر إلى البيئة الجغرافية ليس دليلًا قاطعًا كافيًا نحكم به على أهلية الأمكنة في تشكيل الميول والتوجُّهات وتمثُّلات الشخصية. تتناغم هذه المناقضة الفكرية ورؤية نجيب الحصادي؛ فهو لا يجد في مجرد الوقوف على تخوم المكان دليلًا يحقِّق الكفاية لفهم شخصية مجتمعٍ عن غيره، وهذا ما جعلنا مجبرين على اقتباسٍ حرفيٍّ لهذه البدوات "فحين نصف شخصًا ما بأنه حضري ينبغي ألَّا نعني من هذا الوصف سوى أنه يعيش في مدينة من المدن، وحين نصفه بأنه بدوي ينبغي ألَّا نعني سوى أنه يقيم في الصحراء، وحين ينتقل البدوي إلى المدينة ويتخذ منها محلًّا لإقامته فإنه يصبح حضريًّا، فإذا عاد بدويًّا لا تثريب على تبدل الهويات، ولا مدعاة إلى أن يندى جبين مُبدلها، ما دمنا نقتصر على اعتبار الجغرافيا معيارًا لهذا التبدل" (الحصادي، 2018: 31).

وفي السياق نفسه يفترض الحصادي أنه "لما كانت الفروق الجغرافية تورِّث فروقًا بيئية، تورث بدورها فروقًا قيمية، اختلفت قِيَم البدو عن قِيَم الحضر، ولما كانت الفروق القيِّمة ذات أصول بيئية فإنها تظل في النهاية فروقًا طارئة، وعرضة من ثم للتلاشي حين تحدث تبدلات جغرافية" (الحصادي، 2018: 31).

سعينا من خلال تقديم البُعد السابق إلى محاولة تقريبية تروم تبنِّي معيار البيئة والجغرافيا؛ بوصفه مؤثرًا أساسيًّا وبارزًا في تشكيل الشخصية بسماتها وخصائصا وتمثُّلاتها، وبوصفها فاعلًا اجتماعيًّا تتجسَّد أفعاله وتصرفاته طبقًا للكثافة الاجتماعية، وما نعنيه بالكثافة الاجتماعية هنا وهي مفهوم يستخدمه عالم الاجتماع (أميل دوركايم) تكرار الأفعال والوقائع واستمراريتها، وإلزاميتها لأفراد أي مجتمع من المجتمعات البشرية، فهي تستمد قوَّتها وجبريتها من أنها سابقة على وجود الأفراد، فدوركايم يرى أسبقية المجتمع على الأفراد وجوديًّا. إن مذهبنا الذي يتناغم مع أهمية البيئة الجغرافيا في تكوين الشخصية لا يجعلنا نتماهى كثيرًا في الذهاب مع هذا الاتجاه، فالرؤى الاختزالية أُحادية العامل لا تحقِّق رؤية معرفية تقدِّم لنا تفسيرات منطقية، وحجج دامغة، تحقِّق كفاية ننشدها.

2- البُعد الاقتصادي والمعيشي

يقول "إيفانز بريتشارد": إن الليبيين في حقيقة الأمر بدو رُحَّل، أي إنهم رعاة وليسوا مزارعين، ولا يملكون خلفية أو ثقافة زراعية، إن الليبيين هم رعاة أولًا وبعد ذلك يأتي أي شيء آخر.

"أميل دوركايم" يؤكد أن الظواهر الاقتصادية لا تخرج عن كونها تصورات فكرية، وهنا يربط بين البنية الفكرية للمجتمعات (التفكير الجمعي) وبين اقتصاد المجتمع ومعيشه اليومي، وأن مفهوم القيمة وغيره من المفهومات الاقتصادية تتأثر بالاتجاهات الفكرية، والمعتقدات السائدة في المجتمع، ومنذ ذلك الوقت بدأ علم الاجتماع الاقتصادي يشقُّ طريقه نحو أسلوب جديد في معالجة الظواهر الاقتصادية، وتفسيرها في ضوء المنهج الاجتماعي، وهو المنهج الذي لا يدرس أي ظاهرة على حدة، بل يحاول أن يدمجها في "الكل الاجتماعي" ويوضح علاقتها المختلفة بعناصر "البناء الاجتماعي (العادلي، غير مؤرخ)

كما يختلف البناء الاجتماعي من مجتمع لآخر، فإن النظام والنشاط الاقتصادي بدوره يختلف من مجتمع لآخر أيضًا؛ فنظرة الناس مختلفة في حاجاتهم الأساسية ونظرتهم للثروة والمِلْكية، وتقسيم العمل وإنجازاتهم التكنولوجية، وقد تكون هناك خطوط عريضة يمكن أن يتشابه في إطارها النظام الاقتصادي، ولكنها دون شك تختلف في كثير من التفاصيل.

كان الاقتصاد بشكل عام في المجتمع الليبي اقتصادًا معيشيًّا يعتمد بشكل كبير على حرفة الرعي، وفي ذلك يقول إيفانز برتيشارد في كتابه (أهالي برقة): "من المعروف أن البدو كانوا يجهلون الكثير من المعلومات الفنية المتعلقة بالزراعة الحديثة، مثل زراعة الأشجار المثمرة والزراعة المروية؛ لأن القيم البدوية كانت دائمًا ضد الزراعة عمومًا، وزراعة الأشجار والخضراوات على وجه الخصوص، كما تمثَّل ذلك في كثير من القصص الشعبي الذي يأتي في مقدمته قصص بني هلال التي كانت تروى في كل بلد أو منطقة بالطريقة التي تتناسب مع قيم تلك البلاد أو المنطقة، إذ يقول الجزء البدوي من قصص الهلالية: " إن أبا زيد البدوي بالطبع عندما ذهب إلى تونس ووقع هو وابن أخته في ضائقة مالية، فطلب من ابن أخته أن يبيعه في سوق النخاسة كعبد، وكان أبو زيد أسمر البشرة حسب الرواية البدوية، وذهب به إلى سوق النخاسين وباعه إلى أحد المزارعين الذي أخذه إلى بستانه، وطلب منه أن يقوم "بعزق كل المزرعة" يقصد بالطبع العناية بها والأشجار التي فيها، وحيث إن هذا المصطلح الزراعي غريب على أبي زيد البدوي، فقد فهمه خطأً وبدأ في اقتطاع الأشجار ورميها "عزقها" خارج المزرعة، وعندما أتى صاحب البستان في اليوم الآتي وجد أبا زيد قد اقتطع جميع الأشجار التي في البستان، وكان ينشد أثناء قطعها أبيات الشعر المعروفة للكثيرين:

لو كان بو زيد عمار عمر سواني بلاده***مدام بوزيد خراب على الله تبقى حماده (الزوي،1991).

كل ذلك يشير بكل وضوح إلى أن البدو لا يحبِّذون الزراعة المستقرة، وينظرون إلى من يمارسها نظرة دونية، وينطبق الأمر ذاته على بقية الحِرَف والمِهَن اليدوية، فكثير من المواطنين يعيشون حالة بطالة سافرة، في الوقت الذي تتوافر فيه فرص العمل بغزارة، لاسيما في القطاع الخاص، وما يثير الاستغراب أن أعدادًا غفيرة من الليبيين الذين يتقاضون مرتباتهم من الدولة يفضِّلون الانتظار مدة تفوق الأربعة أشهر دون مرتب، على القيام بإحدى المهن التي تُدِرُّ عليهم دخلًا يوميًّا يسدُّ رمقهم، ويوفِّر لهم متطلبات عديدة.

يعزِّز المنصف ونَّاس هذا الوصف مسقطًا ذلك على الشخصية الليبية" بأنها تبرز فيها صفة عدم المَيْل للجهد، وضعف الحماس للإنتاج والعمل؛ ذلك أن المجتمع الرَّيْعي الفَجَّ لا يساعد على الإنتاج، ولكن ما يتوجب تأكيده هو أن الشخصية البدوية لا تميل بطبعها إلى الجهد، فهي حاكمة وملُولة ومترجلة في الزمان والمكان، وغير حريصة أكثر على التقيُّد والقيود، وحريصة أكثر على التأمل في الفضاء الصحراوي الشائع، فالبدو يحتقرون المهن الحرفية والصناعية؛ لأنها تقيِّد حريتهم في التنقل، ويفضِّلون مهنتي الرعي والتجارة؛ لأنهما لا يعيقان التنقل (ونَّاس، 2014).

والشواهد على ما أشرنا إليه متعددة، فالمتتبِّع لمسيرة التنمية الزراعية في ليبيا– وأهمها المشاريع التي شيدتها الدولة في السبعينيات من القرن الماضي وخصصت لها ميزانيات ضخمة– يدرك أن أهم أهدافها خلق مجتمع يعتمد الزارعة نشاطًا اقتصاديًّا بوصفه هدفًا أساسيًّا من جهة، والتقليل من النشاط الرعوي للمحافظة على الغطاء النباتي من جهة أخرى، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث، وساد الرعي حرفةً رئيسةً للمنتفعين بهذه المزارع؛ لتأكيد الطابع التقليدي والبدوي للنشاط الاقتصادي الذي تتميز به الشخصية الليبية.

لا يمكن نكران ما قامت بها الحكومات التي توالت على ليبيا في فترة الستينيات، والسبعينيات من جهود؛ سعيًا إلى تغيير النمط الاقتصادي، والمعيشي للمجتمع، والتي جاءت على هيأة تطبيق سياسة تنموية تستهدف– خصوصًا– دمج جماعات كبيرة من البدو ومناطق الأرياف، ومحاولة المواءمة بين نشاطهم الرعوي والزراعي، وربطهم باقتصاد السوق وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، ولكن قصور الروئ، وتغييب العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية أدَّى في النهاية إلى ظهور شخصية بدائية في الإنتاج والعمل، متواكلة على الدولة في الحصول على متطلباتها، لا تسعى إلى التطور، وتتعامل مع التقنية

بطريقة متخلفة، تحتقر المهن والحرف– وبالأخص التقنية– فغالبًا ما تبحث الشخصية الليبية عن المراكز الإدارية العليا، فنجد المهندسين أكثر من العمال، والضباط أكثر من الجنود، والمديرين أكثر من الموظفين.

أصبحت الدولة المتحكِّم الرئيس في معظم أوجه الإنتاج والتوزيع، وأصبح ما يزيد على 80% من العمالة تحت رحمة المرتبات المتدنية والمتأخرة من الخزانة العامة، ودخلت الدولة المجالات الاقتصادية المختلفة وهيمنت عليها (واصل، 2019).

إن تعمُّد اتِّباع الطريق التنموي، وعلى مدار العقود الثلاثة السابقة، فضلًا عن ثماني سنوات لاحقة، وغياب التصورات الإستراتيجية، والرؤية الشمولية؛ أدَّت إلى فشل الخطط والبرامج التي كانت موجَّهة إلى تجويد الاقتصاد الليبي، فنجم عن ذلك شخصية ليبية تتجول في فضاء اقتصادي فوضوي قدم ناصر بوخشيم أهم ملامحه كما يأتي:

- تعمُّق ثقافة استهلاك الثروة، والاعتماد المستدام على الريع، بكل إفرازاته السلبية اجتماعيًّا وسياسيًّا ودينيًّا وقوميًّا أيضًا، فهي لم تحقق تنويعًا في هيكل الاقتصاد أو في مصادر الدخل، بل أوغلت في سياق تَبِعَاتٍ اقتصادية وسياسية لا يغطِّي فشلها السياسي، وبالأخص في جانب تحقيق الديمقراطية، والمشاركة الشعبية وتمكين المرأة، إلا الوفرة النفطية، بما تمثله من سهولة في الحصول على الإيرادات، وقدرة كبيرة على الإنفاق.
- لأن الاقتصاد الليبي ريعي بامتياز من واقع اعتماده شبه المطلق على إيرادات النفط في تمويل أوجه الإنفاق كافةً، وفي توفير فرص العمل، فإن ملامح الريع تبدو واضحة جليَّةً على آراء الليبيين وميولهم تجاه الأسئلة التي تضمَّنها المسح العالمي الشامل للقيم لعام 2014 (بوخشيم، 2018).

وفي هذا السياق تفيد نتائج المسح العالمي للقيم في ليبيا أن 52.0% من الليبيين يرون أن من واجب الحكومة أن تقوم بمسؤوليات أكبر لتأمين احتياجات الأفراد، فيما ترى نسبة 18.7% منهم أن على الأفراد أن يتحملوا مسؤولية ذلك، ونسبة 26.9% يتخذون موقفًا وسطًا (بوخشيم، 2015).

فالمراقب للمشهد في ليبيا يرى مدى اعتماد الناس فيها بشكل كبير على أموال الدولة، ويلاحظ أن أعدادًا مهولة تمتلك السيارات العامة، وتسخِّر إمكانيات العمل الحكومي لمصالحهم الخاصة، فالموظف الليبي عمومًا يرى أن مرتبه حقٌّ مكتسب وأصيل، بغضِّ النظر عن مزاولة العمل من عدمه، وتتردَّد الكثير من الأقوال التي تعزِّز هذا النهج، وتفسِّر سلوكيات الشخصية الليبية في هذا الجانب مثل "رزق حكومة ربي يدومه" و "ليبيا كيف الزرع المحروق ما تحصده فهو لك"، فعندما تزور أي مؤسسة حكومية

ليبية يظهر أمامك عدد لابأس من الموظفين الجالسين على مكاتبهم، وضعت أمامهم أحدث أجهزة الحواسيب، كلها تُسَخَّر فقط للمتعة، وهدر الوقت، وتضييع مصالح الناس، فمعظم هذه الأجهزة خُزِّنت فيها أنواع الألعاب المختلفة، أشهرها على الإطلاق لعبة الورق التي يتبارى فيها الموظف مع جهاز الحاسوب لساعات طويلة، دون حسيب أو رقيب، في غياب شبه تام للرقابة الذاتية والرسمية.

فالمواطن الليبي يتعامل مع الوظيفة العامة لا على أساس أنها موجودة لخدمة الآخرين، بل يراها من منظور الوجاهة والمقايضة وتقديم الخدمة لقاء خدمة. إن هذه الظاهرة المستجدَّة سببها ترهلات الإدارة وتعطيل حركة المجتمع ونهضته، والعمل بشتى الوسائل على إغراقه في مستنقعات القبيلة والجهة والمنطقة، والتقوقع حول الذات العشائرية والعِرْقية، ودون فواصل كثيرة قد يشمل هذا الوضع مختلف شرائح المجتمع ومستوياته كافة.

كما أن الشخصية البدوية ليست توَّاقة للعمل والمثابرة، وغالبًا ما تكون علاقتها بالزمن ممتدة ومفتوحة، في حين أن الزمن هو شرط من شروط احترام الذات وتقديس الإنتاج، إن الشخصية البدوية لا تُولي اهتمامًا كبيرًا بقداسة الزمن، وأهميته، لذا فهي غير منتجة، كما أنها في حالة ظمأ دائم وحرص على الإشباع (وناس، 2014).

فجُلُّ الليبيين يسعون إلى اعتلاء المناصب الإدارية، والتحرك نحوها بسرعة دون اللجوء للكفاءة، والخبرة، والتأهيل، يتَّكئون في ذلك على عصا القبيلة، والصحبة، والتقاء المصالح، لدرجة يصل فيها الموظف حديث العهد إلى رأس هرم المؤسسة، ويقفز على الآخرين، في إشارةٍ إلى حراك وظيفي غير مبرَّر لا يحدث إلا في المجتمعات المتخلفة اقتصاديًّا، وثقافيًّا، ولَّد تذمُّرًا انعكس على مؤسسات الدولة، وإداراتها واقتصادها بشكل كبير.

فالدولة الليبية– إن طاب لنا القول، وعبر أجهزتها التنفيذية– كرَّست طيلة عقودٌ سابقة فكرة الريعية، والتي تقوم على شراء السلم الاجتماعي بتسخير النقد الذي تجنيه جرَّاء مبيعات النفط، فعوضًا عن استخدامه في تحريك عجلة التنمية المستدامة وترسيخ الديمقراطية ومبادئ الحوكمة، وصولًا إلى دولة الرفاه رجَّحت الذهاب في اتجاه تحقيق مكاسب لصالح النظام السياسي، والاصطفاف والاستقطابات التي لا طائل منها.

وحصريًّا– كما يذهب محمد بوسنينة– أمكن لنا إيجاز خصائص الشخصية الليبية المتأثرة بالثقافة الريعية في الآتي:

الميل إلى الاستهلاك الترفي، واتساع الفجوة بين الطبقات بقدر الابتعاد والاقتراب من السلطة، وعدم الميل إلى العمل، والاعتماد على جهد الآخر، والثراء والاستحواذ غير المبرَّر على مقدَّرات الوطن، والميل إلى ابتزاز الدولة الدولة لتحقيق مصالح خاصة، جديرٌ بالذكر أن عملية إغلاق الحقول والموانئ النفطية تكرَّرت عشرات المرات بعد 2011؛ للحصول على مكاسب سياسية وفئوية، وأخيرًا النظر إلى المال العام على أنه حقٌّ مشاعٌ ولو بطرق غير مشروعة (أبوسنينة، 2018: 138).

على ما يبدو أن إخفاقًا ملحوظًا منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن، مردُّه الاعتماد على سياسة اشتراكية تقوم على فكرة "الضَّرع" رسَّخت على مدار السنوات السابقة شخصية اتكالية ومستهلكة بامتياز؛ فالتخلُّف الاقتصادي للمجتمعات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل أساسية، أهمها على الإطلاق: القرار السياسي، فبقراءةٍ لأوضاع مشابهة نجد أن دولًا نفطية مثل ليبيا، والجزائر، والخليج العربي فشلت في إبراز شخصية خلَّاقة، مبدعة، منتجة؛ لأنها نهجت شعار من أجل حياة كريمة دون التركيز على العنصر البشري.

3- البُعد القبلي والقرابي

"القبيلة ليست نظامًا متخلِّفًا أو أقلَّ تطورًا من نظام الدولة، إلا من وجهة نظر سكان المدن وحدهم، أما في أرض الواقع فهي الصيغة التلقائية الوحيدة التي اختارها الإنسان لمواجهة البيئة بقوة الجماعة (الصالحين، 2010).

فالنظام الاجتماعي في المجتمع الليبي تقوم ركائزه على مكوِّن القبيلة، فهي بناؤه، وحراكه، ووحدته وفرقته.

فمن الناحية الوصفية البسيطة، ليس هناك ما يدعو إلى تعقيد حالة القبيلة العربية التي يمكن أن نتعرَّف إلى الكثير من ملامحها الأساسية باستخدام التعريف التقليدي العام الذي وضعه لها مؤسسو الأنثروبولوجيا الأوائل، فهي "مجموعة من السكان تجمع بينهم علاقات قرابة دموية حقيقية أو وهمية ذات استحقاقات متعددة، ويعيشون متجاورين، ويتكلمون اللغة نفسها، ويشتركون في ملكية العناصر الأساسية للإنتاج الماء والمرعى والأمن، بقطع النظر عن تنقّلهم في الفضاء من عدمه، ويمارسون عادات وتقاليد ثقافية ملزمة تجسّد الانتماء والاتحاد وتقويهما، ويتشبَّثون بفكرة العدالة والمساواة بين الجميع، رغم ذلك لم يمنع من وجود هرمية اجتماعية داخلية، ولا يعرفون تمركزًا داخليًّا حادًّا للسلطة يولّد المؤسسات البيروقراطية القهرية، ويديرون شؤونهم الجماعية عبر مؤسسات محلية باستقلال نسبي أو كامل، بحسب الانتماء إلى منظومة سياسية أشمل مركزها الدولة من عدمه (الأحمر، 2016).

هذا التعريف يجعلنا أمام تساؤل تلزمنا الإجابة عنه، والمضي قُدُمًا في طرحه كلما توارد إلى مسامعنا مصطلح القبيلة، لماذا ينصاع الأفراد لهذا التنظيم الاجتماعي، ولِمَ ينصهرون معه، ويعلنون الولاء له، ويتماهون معه؟ لعل السبب في ذلك مرجعه ومردُّه يعود إلى أن "التعاطف والتعاضد بين أعضاء الجماعة من الأوليات الدفاعية الفعالة ضد الأخطار الخارجية وأخطار الطبيعة، يستعيض الإنسان المقهور عن عجزه الفردي بالاحتماء بالجماعة، هذا ما ذهب إليه مصطفى حجازي بقوله: الجماعات المغلقة من الظواهر التي حلَّلها علم النفس الاجتماعي، إنها وليدة الإحساس بالتهديد الخارجي، سواءٌ أكان مصدره بشريًّا أم طبيعيًّا (حجازي،2007).

ينقسم العالم في هذه الحالة إلى عالمين متناقضين تمامًا، هما: الخارج والداخل، أما الخارج فهو العدو ومصدره الخطر والشر، والعلاقة معه عدائية اضطهادية، والموقف منه انسحابي تجنُّبي أو تهجُّمي تدميري، أما الداخل فهو الخير كله، وهو مصدر الأمن والشعور بالانتماء، مصدر الهوية الذاتية، وهو المرجع والملاذ (حجازي،2007).

سكان ليبيا هم مزيج من أعراق وإثنيات عديدة تعايشت فيما بينها طيلة سبعة آلاف سنة على الأرض الليبية مكوَّنة من: العرب، والأمازيغ، والطوارق، والتبو، ويتألف من أكثر من ألف وخمسمئة قبيلة، أي إن المكوِّن الأساسي للشعب الليبي هو القبائل الليبية التي تمتد من شرقها إلى الحدود الغربية على امتداد الساحل الليبي، ومن شمالها إلى أقصى جنوبها، وتمثِّل القبائل العربية الأغلبية الساحقة لمكونات هذا الشعب، إضافة إلى قبائل الأمازيغ، والطوارق والتبو في الجنوب (زاقود، 2013).

يقودنا ذلك إلى البحث والتقصِّي؛ للوصول إلى نتيجة منطلقها طرحٌ بديهيٌّ يرتكز على الجدلية الآتية: إن شخصية الإنسان الليبي ما تزال حتى الوقت الآني تتمسك بالقبيلة، وتتقوقع داخلها، وتدين بالولاء، والانتماء لها، وهي وفقًا لهذا المنطلق تتصادم مع جهود التحديث، ومحاولات التنمية، والتوجه إلى التحضُّر، والانتقال من حالة المجتمع التقليدي إلى طور التمدُّن.

ينطبق هذا على ما ذهب إليه علي الحوَّات، فهو الآخر يستنتج أنه– وبالرغم من جهود التنمية والتحديث المخططة والمنفذة– الإنسان الليبي لم يتحوَّل ولو بشكل تدريجي من إطار التفكير القبلي إلى إطار التفكير الوطني، تفكير الأمة، ولكن يبدو أن القبيلة وتراثها قد تأصَّل في نفسية الإنسان الليبي وعقليته، فأصبح من المتعذر أن يحدث هذا التحول النفسي بسهولة وفي المستقبل القريب (الحوات، 1996).

لقد شكَّل البُعْد القبلي الاجتماعي عمقًا كبيرًا ومحوريًّا في مفاصل الجسد الليبي، فصارت القبيلة فاعلًا أساسيًّا، وجزءًا مهمًّا أسهم في رسم ملامح المجتمع، وتكويناته، وسيطرت على أفراده، وشكَّلت شخصياتهم المجتمعية الظاهرة إن صحَّ لنا القول، وكانت مصدرًا ملهِمًا لكثير من أفعالهم، وأنشطتهم، وتصرفاتهم، ولكي نفهم أهمية هذا الكيان في تشكيل الشخصية المجتمعية الليبية سوف نستعرض أهم محطات تغلغل القبيلة في حياة الليبيين، وبالأخص في الحقب الحديثة والمعاصرة.

"إن القبيلة في ليبيا مكوّن أساسي من مكوّنات المجتمع؛ فهي حاضرة بقوة في عملية بناء الروابط الاجتماعية، وهي التي تدعم الأفراد وتضمّثهم، وهي التي تؤازرهم زمن الأزمات، والاحتياجات، وهي التي فاوضت باسمهم، وحمتهم من طائلة "قانون" العقوبة الجماعية على امتداد أربعين سنة من تاريخ ليبيا" (وناس، 2018: 167).

يتميز التاريخ الاجتماعي السياسي لليبيا قبل 1969 بالحضور المكثَّف للقبيلة، فقد أدَّت الحركة السنوسية دورًا مميزًا، بوصفها إطارًا أيديولوجيًّا دينيًّا أسهم بقوة في توحيد المجتمع الليبي في أربع مقاطعات تضم مجموعات قبلية مركزية، وسرعان ما دُعمت تلك الوحدة بتوحيد المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي (بوطالب، 2002).

فعلى الرغم من جهود النظام الملكي الإدماجية، وعلى الرغم من توجُّهه التحديثي في التعليم والصحة والتوظيف والرّيع النفطي إليهم، وبخاصة بعد سنة 1961، فإن المجتمع القبلي لم يتغير كثيرًا، وحافظ على بنيته العميقة، وعلى خصائصه الثقافية والاجتماعية والذهنية والبشرية، فظلَّت القبيلة موحَّدة وجاهزة للتفاعل مع كل الظروف والمعطيات القائمة والمستجدة وقادرة على التفاوض مع كل النظم؛ لحماية أفرادها من جهة، وتحصيل ما يمكن تحصيله من غنيمة إدارية وسياسية واقتصادية ومادية من جهة أخرى، مؤكِّدة بذلك البراجماتية القبلية، فليس من المبالغة القول: إن القبيلة قبل المرحلة المَلَكِيَّة حتى إبّانها كانت الركن المكين في المجتمع الليبي، وكان الطابع القبلي هو المسيطر على ولاءات الأفراد وسلوكياتهم، وهذا الأمر منع تكوُّن تربة سياسية تساعد على قيام الأحزاب، ولم يساعد كذلك على بناء المجتمع المدني (وناس، 2018).

يتجه كثيرون إلى القول– وهذا ما يقر به المولدي الأحمر– بأن دولة الاستقلال الناشئة عمدت إلى إرساء دعائم دولة مدنية دستورية، يمارس فيها الناس حقهم في الانتخابات، وينعمون بديمقراطية وليدة، فكانت مسيرة التحديث مميزة رغم كل المعوقات، فكان للبلاد علم ونشيد، وبرلمان ومجلس شيوخ، ودستور، إلا أن واقع الأمر يقول إن الزعامات القبلية، والمد العشائري هي من ترسم وتنفذ؛ فالشخصية

القبلية تبرز فاعلًا قويًّا في كل الأوقات والأزمات، فأصبحت هي المؤثِّر في وضع معالم طريق الحكم؛ أليست هي من دعم الزعامة الدينية المتمثلة في "العائلة السنوسية"؟ فهي التي تملك المال وتبذله، وتمتلك الأرض وتمنحها، وتقدم الرجال المحاربين، فقد شرح لنا "بيترز" كيف أن الزوايا السنوسية في برقة لا تنشأ بالضرورة في المساحات المحايدة بين القبائل، وإنما تتبع خارطة العائلات المتنفذة في المنطقة (الأحمر، 2016).

تمكَّنت القبيلة من السيطرة على الدواخل، أي على البلدات، والقرى، والبوادي، وترشيح أصحاب الولاء والدفاع عن مصالحها في المحطات السياسية المختلفة، وخاصة الانتخابية منها على حساب أهل الكفاءة، فالمنطق القبلي زبوني وولائي في جوهره، ولعل ذلك ما يفسر سيطرة شيوخ القبائل على وجهاء المناطق الريفية والعائلات المدينية على مفاصل الحكم الملكي وعلى رئاسة الوزراء (وناس،2018).

ومنذ بداية السبعينيات فإن علاقة الدولة بالقبيلة ظلَّت تتأرجح بين التنافر والاعتراف والتوظيف، هذه العلاقة الازدواجية أصبحت تمثِّل أحد أهم خصوصيات النظام السياسي الليبي المعاصر، ففي الوقت الذي يعلن فيه "النظام الجماهيري" عن تهميش المعطى القبلي والترويج لأبعاد "الهوية المافوق وطنية" مثل العروبة والإسلام والاشتراكية الجماهيرية، فإنه يستند في تقسيم العمل السياسي وتزويد الأدوار والوظائف إلى آليات الهوية القبلية، وكثيرًا ما تتحول الهوية القبلية لدى الفاعلين الاجتماعيين إلى ولعٍ بالماضي القبلي يفوق الولع بالحاضر (بوطالب، 2002).

وإلى يومنا هذا ما تزال القبيلة ذات نفوذ كبير جدًّا، وهذا ما تؤكِّده التقسيمات الجغرافية والحدود المرسومة داخل الأراضي الليبية الشاسعة، فنجد أنَّ جُلَّ المناطق مقسَّمة تقسيمًا قبليًّا معترفًا به يكاد يكون مقدَّسًا جعل المجتمع يظهر كما لو كان تجمعات بشرية تربطها روابط الدم، وتعود بولائها لقبائلها، وليس للدولة.

فعلى الرغم من التطورات النسبية المادية والاجتماعية، وتطور الخدمات الأخرى كالتعليم والصحة، وبعض القطاعات الأخرى، ما يزال إلى الآن يرزح تحت وطأة القبيلة، فالقبيلة ما تزال إلى وقتنا هذا هي الجماعة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع، ويقدمون لها الولاء والطاعة بشكل كبير، ونجد ذلك جليًّا في العديد من المظاهر، فمثلًا في عملية التصعيد الشعبي* لا يكون اختيار الأشخاص إلا بناءً على اعتبارات قبلية، وقرابية وعصبية؛ لأن أفراد تلك القبيلة أو العائلة يجب عليهم أن يختاروا من بينهم

* التصعيد الشعبي: هي العملية التي يتم بموجبها اختيار الأفراد لشغل الوظائف والمناصب الإدارية في ليبيا إبَّان النظام السياسي السابق عن طريق الاختيار الشعبي، وهي نظام بديل لما يُعرف بالانتخابات النيابية والمحلية في دول أخرى.

شخصًا ليشغل منصبًا إداريًّا أو قياديًّا في أحد القطاعات، وأي شخص يساند شخصًا آخر من خارج القبيلة في هذه العملية عادة ما يُوَاجَه بالاستهجان والمقاطعة، بل يشار إليه في بعض الأحيان بالخائن، والخارج عن المألوف.

جميعنا يتذكر خطاب القذافي الناري الشهير الذي ألقاه بُعيد انطلاق انتفاضة فبراير بأيام قليلة، فالمتتبع لما جاء في تضاعيفه، ويحلِّل مضمونه سيخرج أغلب الظن باستنتاج لا يقبل التأويل أن القذافي كان مدركًا أن النظام الذي نسجه خلال أربعين عامًا قد نُسج بخيوط القبلية، والجهوية، لقد نادي القذافي بأعلى صوته مستنجدًا بالقبائل، ومحرِّضًا لها من أجل أخذ زمام المبادرة، فهو الذي يعرف تمام المعرفة أن الشخصية الليبية تتملكها القبيلة؛ فأغلب الليبيين يأنسون لهذا الكيان، ويثقون فيه أكثر من غيره، ولأن جزءًا من ذلك كان الحقيقة فقد أحجمت قبائل كبيرة لها وزنها عن اللحاق بركاب فبراير، وآثرت الانحياز للنظام، أو الحياد في مواقف أخرى، وهذا ما قامت بها خصوصًا قبائل: ورفلة– ورشفانة– المقارحة– ترهونة– المشاشية– تاورغاء– الصيعان – وجزء لا يُستهان به من زليتن، وغيرها من القبائل في المنطقتين الغربية، والجنوبية، وإن كانت حدَّة هذا التوجه أقل في المنطقة الشرقية، إلا أن هناك محاولات لبعض القبائل البرقاوية، ولكنها كانت أقل سطوعًا بسبب الانقسام داخلها، لشعورها بالعزلة، والتهميش، ولعدم وجود قادة رأي عام، ومراكز قوة مؤثرة فيها، والقصد هنا المتنفِّذون والمقرَّبون من النظام فكريًّا.

ولم يتغير المشهد كثيرًا بعد السابع عشر من فبراير، ففي حالات كثيرة كان اختيار المنتخبين يتم بطريقة أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها تتم داخل قوقعة القبيلة أو المناطقية والجهوية.

لقد شهد المجتمع الليبي نقطة تحول نوعية منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، وما تبع ذلك التغيير الجذري في نظام الحكم في ليبيا من تطورات في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لليبيا ما بعد القذافي، لاسيما الحرب الأهلية في 2104 بين التشكيلات السياسية المختلفة والمسلحة على الميدان، فقد وجد الليبيون أنفسهم بعد سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي في دوامة الفوضى والتشرذم، في ظل الشرخ الذي أصاب النسيج الاجتماعي الليبي (مزيودات، 2016).

ظهرت شخصية ليبية قبلية بقوة رغم الشعارات المرفوعة في الساحات والمنابر الإعلامية والدينية المنادية بنبذ القبيلة وتحقيرها كلما أتى ذكرها، فأصبحت تتكرر على مسامع الليبيين هذه المأثورات "اتركوها فإنها منتنة "،" لا للقبيلة"، " ليبيا هي قبيلتنا".

واقع الأمر لم يكن يعكس ذلك، بل يتنافى معه بالمطلق، فالمراقب للمشهد الانتخابي الأول الذي انتُخب على إثره المؤتمر الوطني العام 2012، يلاحظ وبجلاء الحركة الأفقية للأحزاب، وعلى رأسها

حزبا المقدمة" العدالة والبناء، وتحالف القوى الوطنية" وعبر زعاماتهما، وهي تقوم بالتواصل مع أعيان قبليين وجهويين، لكسب ودِّهم، وطلب دعمهم، والاستحواذ على جغرافيا شعبية أكبر، سواءً بعقد سلسلة من الاجتماعات، أو بإجراء اتصالات مع أشخاص ذوي نفوذ قبلي، وأصحاب تأثير في مناطقهم، وما يعزِّز قولنا هذا أن من ترأَّس هذه الأحزاب كان اختيارهم وفقًا للثقل القبلي، وليس الكفاءة، حتى المرشحين المستقلين أو أولئك المدرجين في قوائم حزبية رُوعي في انتقائهم العامل القبلي والجهوي.

استفادت قيادات حزبية معروفة من حيث أصولها القبلية من الحصول على دعم الناخبين الذين يصوِّتون بناءً على تعليمات شيوخ قبائلهم وتوجُّهاتهم، ولعل ذلك ما أفضى إلى ظهور حالة من التعصب القبلي ومن استعمال القبيلة في الصراعات الجهوية والقبلية الدائرة في البلاد، وصارت المواجهات قبليةً بامتياز؛ ذلك أن القبيلة ترغب دائمًا أن تؤدي دورًا سياسيًّا حسب المراحل والسياقات المختلفة، يقف جنبًا إلى جنب مع المكسب الغنائمي؛ فهي معنيَّة بالسلطة، ولكنها معنيَّة أيضًا بالغنيمة وفق معانيها المتعددة؛ لذلك انبنت الصراعات أساسًا على الهوية القبلية (وناس، 2018) وجدير بالذكر أن وجهات النظر حيال هذا الموضوع عديدة، فهناك من يرى أن انتخابات المؤتمر الوطني– وهي الأولى في البلاد بعد سقوط النظام الساسي السابق– حظيت بنوع من الموضوعية. تلك الموضوعية النسبية شهدت غيابًا واضحًا في الانتخابات اللاحقة وهي انتخابات: المجالس البلدية– البرلمان– لجنة الستين الدستورية، فكانت عوامل أكثر تأثيرًا، كالفاعل القبلي، والمناطقي والجهوي والإثني أيضًا، يقوِّي هذا الحضور الفعَّال دوافع أساسية أبرزها جغرافيا ليبيا السكانية التي تشكِّلها– غالبًا– جماعات اجتماعية متجانسة قرابيًّا تغطي مساحات كبيرة من البلاد.

وعلى الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش، والتحضُّر الذي عرفه السكان، فإن المجتمع الليبي ظلَّ رهين تركيبة قبلية؛ فالقبيلة بوصفها مرجعيةً سوسيوثقافية ظلَّت تمثِّل هُوية ضاغطة، وجدت لها مكانتها المؤثرة في بناء الدولة، وإن ظلت تحت أغطية عديدة مراوحة بين الكمون والظهور.

ويمكن القول: إن هذه الخصوصية هي التي جعلت القبيلة تتدخل في الروابط الأسرية بشكل صارخ، فهي شرط تعريف الفرد، وهي شرط للترقِّي إلى المراكز القيادية، وهذا ما جعلها تمثِّل أداة للتغيير السياسي، وكلما ظهرت صراعات داخلية حول السلطة استنجد المتصارعون بالقبيلة ويقومون بتجنيدها والتهديد بها، إنها القبيلة، حصن الحماية للجميع، تتحول في هذا النظام إلى وسيلة احتماء للفرد من الدولة، ووسيلة للدولة للاحتماء من الفرد (أبوطالب، 2002).

يؤكِّد ذلك دلالات رمزية لا تكاد تفارق جدران المباني العامة، والخاصة، فأينما توجهت ستلاحظ الحيطان مليئة بكتابات تعبِّر بوضوح عن هُويةٍ وشخصيةٍ قبليةٍ فجَّة؛ فالأشخاص يعلنون عن أنفسهم استنادا إلى أسماء قبائلهم، ومن خلال قراءة مستفيضة لكتابات طلاب الجامعات الليبية، لم أرَ حائطًا داخل القاعات الدراسية أو خارجها إلا وقد كُتب عليه اسم الشخص مقرونًا بقبيلته، أو ذكرها مباشرة: وماهذه إلا شواهد عينية من زخم كثيف يمارس في وسطٍ منوطٍ به تعزيز قيم المواطنة، والانتماء إلى الوطن، ولكن على ما يبدو لا يعلو صوتٌ على صوت القبيلة، تكاد هذه الظاهرة تتكرَّر في شتى ربوع البلاد، وهناك العديد من الأمثلة والحِكَم الشعبية التي ترسِّخ هذا البنيان الاجتماعي، وهذا يؤكِّد ما ذهب إليه "جيدنجز Giddings" من أن المجتمع إنما هو نتيجة للأنشطة النفسية والاجتماعية، وأن الشعور الناتج من التشابه في الخصائص الفكرية وروح الجماعة التي تظهر في تعاون أفراد القبيلة هي التي تخلق عاطفة الانتماء "الولاء القبلي".

بالمجمل يتجسَّد عمق المدّ القبلي، وقوة دور القبيلة والعُرْف، وتأثيرها على الأشخاص، وهذا ما انعكس على الشخصية الليبية تمامًا، وشكَّل حضورها وكوَّن محتواها.

فقد جاء في محتويات المسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني" التقرير النهائي" أن أكثر من نصف الليبيين يجدون في التعدد القبلي وبنسبة (57.3 %) أو التنوع العرقي وبنسبة (53. %) ما يوحد بينهم (المغيربي وآخرون، 2015).

تأسيسًا على ما سبق يمكننا أن نتلمَّس بوضوح كيف أثَّرت القبيلة بوصفها بُعْدًا اجتماعيًّا على شخصية الإنسان الليبي، وجعلته يتَّسم حصريًّا بالخصائص الآتية:

- تتماهى الشخصية الليبية مع القبيلة؛ فهي مصدرٌ للانتماء والاعتزاز والولاء والفخر عند أغلب المجتمعات العربية، ولا سيما البدوية، والمجتمع الليبي لا يمكن أن يخرج من هذا الإطار؛ كونه مجتمعًا مايزال يملك جذورًا متأصِّلة في البيئة البدوية، على الرغم من كل محاولات التحديث التي مرَّ بها وتعايش معها، فالشخص يعمل من المهد إلى اللَّحد في إطار القبيلة، ولمصلحة هذه الجماعة عمومًا، ويُنَشَّأ على التعصب لها، بحيث تنتهج الأسرة في عملية تنشئته الأولية نهجًا قبليًّا فتتخذ طابعًا جمعيًّا عن طريق كبت الدوافع الفردية، وإذكاء الدوافع الجمعية.
- في بنية ثقافية واجتماعية تعلو فيها التعدُّدات الصغرى التي تضم: العشيرة، والقبيلة، والجهة، والعرق، تنشأ الشخصية الليبية وتعيش، فتتطبع، وتشبُّ على الولاء لوحدة الدم، وقوقعة المنطقة، والارتماء في فضاءات العرق، وتبتعد عن قيم الانتماء والمواطنة والاعتراف بالاختلاف الثقافي، وتقبل الآخر.

- بروز شخصية المجتمع القبلي، والجهوي، وتعمق المناطقية، وعلو كعب المطالب الضيقة، على حساب كل ما هو وطني، وقومي.
- غياب أو تغييب مجتمع مدني حقيقي ومؤثر، يعمل على نقل الشخصية الليبية المجتمعية، والسير بالهوية نحو الوطنية، والمواطنة الفعالة، ولكن ما نراه يعكس لنا صورًا أخرى، فقد عملت منظمات المجتمع المدني والأحزاب في ليبيا على زيادة الاحتراب والاستقطاب، والاستقواء بالقبيلة والمنطقة، فصار الفاعل القبلي أفضل إنجازًا من الفاعل الحزبي والنخبوي.
- رجَّحت الشخصية الليبية– وهي تعيش في جلباب القبيلة– الغلبة على حساب التوافق، وجعلت الإقصاء بديلًا للشراكة، وآثرت الغنيمة على ما سواها، وهي بذلك وطَّدت الغلبة، والسطوة، والإقصاء والاغتنام.
- حاولت تجمعات حضرية هي الأكبر كطرابلس، وبنغازي الخروج من مظاهر البدونة، وسطوة القبيلة وتكريس ممارسات المدنية، ولكن مهمة التخلص من آثار البدونة السياسية والإدارية والاقتصادية العميقة شكَّلت تحديًا كبيرًا ليس من السهل تجاوزه.
- مازالت القبيلة بيئة طاردة لفكرة التمدن ولعملية التحديث الاجتماعي العميق سدًّا منيعًا ضد أسس المواطنة الفعالة، ومناهضة لمشروع بناء الشخصية الليبية التي تواكب العصر، وتحتفظ ببريق الأصالة. ويؤكد المنصف وناس رفض النظام القبلي في ليبيا فكرة هذا التحديث، أو التغريب للعقلية الليبية كما يصفه بعض الكُتَّاب؛ لأنه" سيُحدث تغييرًا عميقًا في البنية الذهنية" لليبي، ولأن الدولة الليبية حاليًّا هشة في المؤسسات والبنية، فإنها لن تكون قادرة على التصدي للبدونة السياسية والاجتماعية والثقافية.
- تولدت من القبلية شخصية ميَّالة إلى خوض الحروب والنزاعات، وتاهت عنها مفاهيم العدالة الاجتماعية والحريات العامة والخاصة والأمن الجماعي، ونزعات التعصب والولاءات المحدودة وبعض التطلعات المحلية الضيقة.
- على الرغم من مظاهر التحديث الملاحظ على فئات كبيرة من سكان ليبيا، كالسكن في البيوت الحديثة، واقتناء السيارات، وما إليه فإن الشخصية الليبية تعيش حالة بدونة واضحة.
- تستمر الشخصية الليبية في التعايش مع الأعراف القبلية، وتتعامل معها، وتحترم منظومة القيم البدوية الاجتماعية، على الرغم من موجات التحضُّر التي مرَّت بها. إن عقلية القبيلة والعائلة بالمعنى الكبير مازالت تتحكم في سلوك معظم الريفيين والحضريين إلى حدٍّ كبير في ليبيا.

- تعمل الشخصية الليبية على توظيف العلاقات القبلية والقرابية في النشاطات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تضاعف تغلغل الجماعات الأولية في جسد الدولة الهزيل.

4- البُعد الثقافي: "مظاهر العنف والعدوانية والانقسامية"

يدور البُعد الثقافي على محورين أساسيين، بحسب ما ترى هذه الدراسة، وتجد فيهما سلوكًا يجسِّد الثقافة الليبية السائدة في الوقت الراهن بناءً على تتبُّع التاريخ، وملاحظة الحاضر، والمحوران هما: العنف، والانقسام.

فعلى سبيل ذكر العنف- كما يذهب دوركايم- فإن احتكار الدولة للعنف المشروع ضروري؛ لأن الدولة في تقديره مسؤولة عن تنظيم التوافق وتكريس العيش المشترك من خلال أنماط التفاعل. "ماكس فيبر كتاب العالم والسياسة"

يخطط العنف فيقتحم تفكيرنا بشكل واسع، فهو يرتبط بعدة مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وفي علاقة مباشرة بتفاعلات الأفراد حول بيئتهم وداخل محيطهم الاجتماعي، فالاتجاه نحو العنف يظهر في محيط سلوكيات الأفراد، كما يظهر في محيط سلوكيات بعض الجماعات، ويوجد في مختلف الأوقات، كما أن صور التعبير عنه عديدة ومتباينة؛ لأن الأفراد مختلفون ومتباينون، كما أنهم يعيشون في ظل مناخات ثقافية وسياسية واقتصادية مختلفة تؤثر في سلوكياتهم وفي طرق تعبيرهم (مبارك، 2016).

عندما يكون الحديث عن ثقافة المجتمعات فإن التركيز الأكبر يتَّجه إلى الخصائص التي تميز مجتمعًا عن غيره، وهي مجموعة من المشتركات التي تميز مكونات اجتماعية عن غيرها، وهذا ينطبق على جُلِّ المجتمعات العربية؛ فالعنف الذي يجتاحها، ويعصف بها، ويجد لنفسه مرتعًا ومستقرًّا في أحضانها، له مصادره التي تغذِّيه، وتزيد سطوته ونفوذه، فالطابع القبلي، والفقر، والتهميش، وغياب المواطنة، والبحث عن الشخصية، وغياب الهوية، والتسلُّط، والاستبداد، كلها عوامل جرَّت العنف ودعمته، ففرضته ثقافة راسخة، لها أهداف وفلسفة جعلت منه نظامًا وبناءً.

من خلال ذلك سوف نبرز أهم الخصائص السلوكية الثقافية التي يمكن القول إنها تمثِّل خصائص مميزة للشخصية الليبية، فبِغَضِّ النظر عمَّن يحمل السلاح وضدَّ من يحمله، ومن يمارس العنف ضد الآخر، فثقافة العنف بأنواعه علامة ليبية بامتياز.

إن تشخيص الواقع يُظهر أن العنف والعدوانية ممارسات عامة وتفاعلات أكثر سخونة تظهر في مختلف المجتمعات، ولكنها تتجذر وتزدهر في المجتمعات المتخلفة فنراها أكثر وضوحًا وأشد عنفًا،

وعندما يكون الحديث عن العنف، فإن السؤال الدائم يدور حول التعرُّف إلى ماهية هذه الآفة، ولماذا تحثُّ المجتمعات على العنف باستمرار؟ وما مبررات حدوثه، ولماذا يُعاد إنتاجه؟

"هذا ما قرَّرته ثقافة مئات السنين من فوضى بني هلال، وعبثية فرسان القديس يوحنا، وجبروت الولاة الأتراك، واضطراب الأسرة القرمانلية، وشراسة الغزو الإيطالي، كل هذه السنوات المتمادية في الطول، كل هذا الدهر المترامي الأطراف" (بودواره، 2004).

مثل هذه الإشارات هي جزء مهم من الرسائل الرمزية الأساسية، ذلك أن إبداء مظاهر الضعف والاحتياج يُفضي إلى التحقير، بل إلى الإقصاء، في مجتمع يرفض أي شكل من أشكال الاحتقار، ويحرص على الهيمنة والاستئثار بمصادر القبلية بما يفترضه ذلك من صراع.

فالقارئ لتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر سيُلاحظ وبجلاء أن موجات عنف كبيرة مرَّ بها المجتمع، فغالبًا ما تستدعي الذاكرة روايات مكتوبة وشفهية عن حروب وموجات تهجير كثيرة تشير إلى اقتحام العنف– وعلى فترات متكررة– حياة الليبيين، غيَّرت حتى في الديموغرافيا الليبية، أشهرها على الإطلاق "تجريدة حبيب" التي هُجِّرت بمقتضاها قبيلة العبيدات بمساعدة قبائل مجاورة، وبمساعدة خارجية– إن جاز التعبير في ذلك الوقت– من بعض قبائل الغرب الليبي، وحادثة التهجير التي تعرض لها مكوِّن كبير من مكوِّنات برقة وهم "أولاد علي" الموجودون حاليًّا في برِّ مصر، وينتشرون على الحدود بينها وبين ليبيا، وحرب "البراعصة، والعبيدات" القبيلتان المتجاورتان، وحرب الصفافي بين قبائل شرق ليبيا، وغربها، والتي تمددت فيها قبائل المغاربة البرقاوية غربًا، والاستقطاب الحاد بين مصراتة وورفلة، وبين التبو وأولاد سليمان، وفي مواقف أخرى بين زوية والتبو. ومع بدايات انتفاضة فبراير التي استخدم فيها النظام السياسي العنف ضد المتظاهرين، وأُشهر فيها السلاح الحي قبل خراطيم المياه ومسيلات الدموع، قام المتظاهرون على ذلك بردَّة فعل لا تقلُّ عنفًا عن أسلوب النظام في المواجهة، عندما سلبوا رجال الأمن بنادقهم، واقتحموا مخازن الأسلحة بمختلف أنواعها، وقاموا بقتل رجال الأمن بأبشع الأساليب والطرق، مازلت أذكر ما حدث في مدينة البيضاء أول أيام الثورة، عندما قبض المتظاهرون على مجموعة تابعة لأجهزة أمنية جاءت على ما يبدو من طرابلس، قتلوا من قتلوا، وصلبوا آخرين، وحاسبوهم على لون البشرة بأن أرجعوا ذوي البشرة السوداء إلى أصول أفريقية، والبيضاء إلى أصول تونسية وجزائرية، على الرغم أنهم حلفوا لهم بأغلظ الأيمان وبلهجة ليبية غرباوية أنهم عسكريون ليبيون، ولكن لم تنفع نداءات الاستجداء شيئًا، ولعل صورًا أخرى تكرَّر فيها هذا المشهد تؤكِّد ما ذهبنا إليه، كالأسرى

الذين عُثر على جثثهم داخل حاويات مغلقة في معسكر اليرموك بطرابلس، سبق وأن قبضت عليهم كتائب تابعة للقذافي، تبع ذلك مشاهد عنيفة أشهرها الطريقة التي قُتل بها القذافي.

وبعد انهيار النظام السياسي، حدثت في ليبيا أسوأ أشكال العنف والقتل، والجرائم والممارسات التي حدثت في السجون والمعتقلات السرية، واستباحة مؤسسات الدولة وهدمها وتخريبها، وحرق المحاكم والنيابات والمحفوظات وسرقتها في مواقف أخرى، حدث ذلك كما لم يحدث في دول جوار الربيع العربي مصر، وتونس، ولا يبرّر كل ذلك القول إن العنف هو نتيجة النظام السابق، إنها ظاهرة قريبة لما يمكن أن نسميه "حرب كُلٍّ ضد كُلٍّ".

إن خطورة هذه الظاهرة تكمن في أنها ذات نتائج لا تظهر بشكل مباشر عند الأفراد، بل إن نتائجها غير مباشرة، وهي نتائج مترتبة على علاقات القوى غير المتكافئة داخل المجتمع بصفة عامة، وغالبًا ما تُحْدِثُ خللًا في نسق القيم، واهتزازًا في نمط الشخصيات، كلُّ ذلك يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوَّهة من العلاقات والسلوك، وأنماطٍ من الشخصية المتصدِّعة نفسيًّا واجتماعيًّا، ولعل أهمَّ ما يفسِّر أسباب تصدُّع الشخصية طبيعةُ الأفكار التي يحملها الفرد عن نفسه وعن الآخرين المشتركين معه في التفاعلات والقيم، وعن المجتمع الذي يعيش ضمنه، والذي يمارس عليه قوة ضغط ومراقبة، وما تفرزه من شعور وجداني يتمثل في تقدير تلك الذات أو عدم تقديرها (مبارك، 2016).

كُلِّلَ كل هذا العنف بظهور أشد أنواعه وصوره، متمثلة في الإرهاب والتطرُّف الديني، تقمَّصته جماعات دينية أصولية متطرِّفة، ظهرت بشكل أكثر وضوحًا في درنة- بنغازي- سرت- صبراتة- الزاوية، استباحت الجغرافيا والاقتصاد في أنحاء البلاد، فسيطرت على السلاح والمال، وتحالفت مع مليشيات مناطقية، وقبلية، وعِرقية، ينشط أغلبها في غرب البلاد، مارست هذه المليشيات القتل، والتهجير، والتعذيب، وسيطرت على مفاصل الدولة، وساعدها على ممارسة هذا العنف المطلق شخصيات عامة وحزبية، على سبيل الذكر رئيسا المؤتمر الوطني محمد المقريف، وخليفته نوري بوسهمين، وتحالفت معها أحزاب كالعدالة والبناء برئاسة محمد صوان، والوطن برئاسة عضو الجماعة المقاتلة عبدالحكيم بوالحاج، والاتحاد من أجل الوطن برئاسة عبدالرحمن السويحلي، والجدير بالتركيز عليه هنا أن ممارسة العنف والتسلُّط استنادًا إلى شرعية الانتخابات تُمارس بتمويل من خزانة الدولة؛ فالجماعات المتطرِّفة التي تمارس عنفوانًا مطلقًا تمارسه، وتتقاضى لقاءه مكافأة؛ فالعنف والثورة في ليبيا يتم وفقًا لمبدأ الزبونية، فكلاهما مموَّل من الخزينة العامة في ظاهرة غريبة لا تحدث إلا من الشخصية

الليبية بمسمَّياتها، وصفاتها: أحزاب– شخصيات عامة – شيوخ دين– رجال عُرْف، وهكذا تدور حلقة المصالح، والعنف.

▪ العدوانية: وهي آفة البشرية الكبرى، تحايلت للتستُّر عليها أو تبريرها أو تقنينها باستمرار؛ فالمجتمع القبلي، والمتخلِّف، والبدوي يعمل دائمًا على إثبات ذاته، وتوطيد ركائزه، وإقامة علاقاته باستخدام القوة "العنف المبرر"، فمن المهم في المجتمع البدوي إرسال إشارات قوية إلى المحيط الخارجي وإبداء مظاهر القوة والاقتدار المادي.

▪ يشهد المجتمع الليبي في الوقت الراهن– وتحديدًا بعد أحداث السابع عشر من فبراير– مظاهر كبيرة من أشكال العنف الموجَّه، وغير الموجَّه، تعدَّدت عوامله، واختلفت مسبِّباته، وتباينت مراميه، وأهدافه، فالعنف أصبح يقتحم تفكيرنا، ويشكِّل سلوكًا، ويمتزج مع تفاعلاتنا، فأصبح لدينا عنف مدرسي، وسياسي، واقتصادي، ونوعي، وجسدي، ومعنوي.

▪ تسهم العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في تأجيج العنف، فهي تشكِّل مستلزمات بروز الظاهرة في الفضاء المجتمعي.

▪ الشخصية العنيفة، والانفجارية الليبية، لا تنشأ من فراغ، ولا تنمو بشكل تلقائي، إنما تُصنع كصناعة الهُوية.

▪ ما ساعد على خلق شخصية عنيفة على مدار العقود الأربعة السابقة، هو شرعنة العنف، أو ما أُطلق عليه الشرعية الثورية من شرعية اللجان الثورية إلى شرعية الجماعات المسلحة الآن.

▪ ذهبت التحوُّلات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي إلى تنامي ظاهرة العنف وانتشاره بين فئات المجتمع كافة، فانعكس ذلك بدوره على مناحي الحياة كافة، وسط غياب ملحوظ لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة، والتي يُؤملُ منها أداء دورٍ مهمٍّ وفاعلٍ في معالجة الأوضاع القائمة، والتخفيف من وطأة العنف، والعمل على تثقيف الرأي العام؛ لخدمة الاستقرار والسلم والأمن الاجتماعي، ومواجهة تحديات بناء ليبيا الجديدة.

▪ كلما طرحت قضية العنف في ليبيا، تواردت مظاهر العنف الكبيرة التي نشهدها الآن على الساحة الليبية، فالليبيون وعلى مدار خمسين عامًا كانوا يوصفون بأنهم شعب مهادن، ومطيع إلى حد كبير، يكمن هذا التصوُّر في أن" الشخصيات الواقعية، والمهادنةُ هي أيضًا شخصياتٌ انفجاريةٌ؛ فهي تتحمل الظلم الاجتماعي في مراحلَ مُعيَنةٍ وتقبل الضيمَ في مُددٍ محددةٍ، ولكنها في لحظة من اللحظات

تقرر أن ترد الفعل؛ فتختار اللجوء إلى فعل انفجاري وفجّ وعنيف؛ لأن الشخصية القاعدية لم تتدرَّب على التعبير المؤسساتي المنُظم (وناس، 2016).

ويشكل الانقسام بمعناه المجتمعي الشطر الآخر من هيكل البعد الثقافي للشخصية الليبية المتحركة والفاعلة.

ينجلي مفهوم الانقسامية بشكل واضح في أطروحات "أميل دوركايم" وأعماله، خصوصًا في كتابه "تقسيم العمل" حينما أشار إلى مجموعات "القبائل"، واستخدم لأول مرة مفهوم الانقسامية؛ للدلالة على أن المجتمع الانقسامي ذا التضامن الآلي يقوم على مبدأ التشابه بين بيانات مستقلة وقائمة بذاتها، إذ يقول: "ليكون التنظيم الانقسامي ممكنًا ينبغي أن تتشابه القسمات، وبدون هذا التشابه لا يمكنها أن تتحد وأن تتباين في نفس الوقت، إذ بدون هذا التباين سيضيع بعضها في بعض، وينتهي بها المطاف إلى التلاشي" (بوطالب، 2002).

وما ينطبق على المجتمع القبلي في أغلب المناطق العربية ينطبق أيضًا على المجتمع القبلي والجهوي الليبي، فخصائص المجتمعات الانقسامية هي نفسها التي تميِّز الشخصية الليبية في هذا التوجه، فالشخصية الليبية انقسامية، تعتمد الانقسام وتتعمَّده، فهي تنطوي على حرية متدرجة بحسب الحجم، والقوة، وهي تنظيمات تُشَخَّص في دوائر متفاوتة الانسجام أو في انفجار متكاثر الفروع، ويقوم التوازن الاجتماعي في المجتمع الانقسامي على مبدأ: الانصهار والانشطار؛ حيث يكونان حالتين من حياة الجماعة، تظهر الأولى في حالات الخطر، وفقدان الأمن، فيسود التضامن والتوحُّد لمواجهة التهديدات الخارجية، وتظهر الثانية في حالات السلم والهدوء حينما يدبُّ الصراع بين الفروع القبلية والعتمات المتجاورة (بوطالب،2002)، وتشمل ما يجسِّده المثل الشعبي القائل: "أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وابن عمي ضد الغريب".

يرى" أوليفي ابليز" المتخصص بدراسة ليبيا والصحراء المغاربية أن ليبيا ظلت دائمًا سجينة التعارض: شرق– غرب، دولة– قبيلة (ألأحمر، 2016)، ويسقط التعرُّض ذاته على مجموعة أسماء ترتبط بالجنس: عرب– أمازيغ– تبو– طوارق– بدو– حضر، كما أنها رهينة الأقاليم التاريخية الثلاث المكونة لها: برقة– فزان– طرابلس، وكثيرًا ما يتناهى إلى مسامع الليبيين في الآونة الأخيرة إمكانية ظهور الإقليم الرابع، فسياسة رسم التاريخ وصنعه وفرضه هي للمنتصرين وأصحاب النفوذ، والسطوة، فذلك يبرِّر لهم بل يجعل حقهم حساب هذا الكيان وضربه، وطرحه، وقسمته، حتى إن المنادين بالنظام الفدرالي في

برقة– وهو النظام الاتحادي التاريخي الذي أُسِّست به ليبيا ما بعد الاستقلال– في الكثير من المناسبات يقولون: إن ليبيا لا تستقيم إلا بعد التثليث، والتخميس.

تصاعدت حدة التوتُّر في مارس 2012 عندما أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطته بشأن تخصيص 60 مقعدًا في الجمعية الوطنية للشرق، وأكثر من 100 للغرب، وقام بتنفيذ القرار على أساس أن النسبة الأكبر من السكان تقطن في الغرب موازنةً بنسبتهم في الشرق، ومع ذلك شعر الشرقيون بأن الحظ يعاكسهم، ونتيجةً لذلك أعلنت مجموعة معروفة من الناشطين عن قيام "مجلس برقة" Barqcc Council، ومن المهم الإشارة إلى أن هدف مجلس برقة لم يكن الانشقاق تمامًا عن ليبيا، فقد سعى هذا المجلس المطالبة بترسيخ الحكم الذاتي في منطقة قد يكون لها برلمانها وشرطها ومحاكمها الخاصة، وتكون عاصمتها بنغازي، مع الإقرار بوجوب بقاء السيطرة على بعض المسائل، بما فيها السياسة الخارجية وسياسات الدفاع وتوزيع إيرادات النفط بيد طرابلس.

إن المسح الوطني الشامل حول الدستور الذي أعدَّه مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي، يثبت أن المجتمع الليبي متجانس، ولا يشكو من ميول انقسامية، أو توجُّهات انفصالية، حيث أكدت نتائجه أن 80% من الليبيين يؤكدون ضرورة احترام التعدُّد الثقافي، في إشارة إلى قدرةٍ على التعايش مع الآخر وتقبله.

وبخصوص شكل الدولة عبَّر 10.8% من الليبيين عن تفضيلهم لنظام اللامركزية السياسية الفيدرالية، في مقابل أغلبية لا تفضِّله وتعده انقسامًا، على الرغم من كونه نظامًا معمولًا به في العديد من دول العالم المتقدم، والمتخلِّف، وهذا النأي عن النظام الفيدرالي قد يعبِّر عن مخاوف مسبقة لتأثير هالة التقسيم، مع الاتفاق أن الفيدرالية قد تكون اتحادًا لا تفتيتًا.

ومع ذلك، ازداد القلق في ليبيا، وعلى الصعيد الدولي على حدٍّ سواء من أن الشرق كان متَّجهًا نحو الانشقاق، ومعه ليبيا نحو تجدُّد القتال (مارتيني، 2014).

وهذا ما حدث على مدار السنوات السابقة، والمفاجئ اليوم أن أصواتًا لها وزنها من غرب البلاد أصبحت تتقبل فكرة الفدرالية، ولِمَ لا للتقسيم؟ فعبدالرحمن السويحلي المحسوب على الإسلام السياسي ورئيس حزب الاتحاد من أجل ليبيا ظهر في أكثر من تصريح سياسي وهو يقدم طرح الدولة الفيدرالية حلًّا مقبولًا للمشكل الليبي، ويذهب معه آخرون في هذا الاتجاه، فيما يعده الصادق الغرياني مفتي ليبيا الأسبق– أي الطرح الفيدرالي– كفرًا صارخًا.

خلَّفت الثورة ثقافة الانقسام التي تنعكس في الاستخدام الشعبي لمصطلح "الثوار" و "الأزلام"، وذلك يتعارض مع روح ثورة هدفت إلى استبدال القمع والإقصاء والقهر والاستبداد في عهد الدكتاتورية بالحرية والعدالة والشمولية والمساواة، وإذا ما بقيت هذه الثقافة، سوف يستبدل الليبيون في نهاية المطاف النظام السابق بنظام يستثنى مجموعات معينة، في حين يفصل مجموعات أخرى كما فعل النظام السابق (شرقية، 2013).

ولكن الأمر في ليبيا الآن لم يتوقف عند هذا الحدِّ، ما نراه اليوم ويراه العالم في المشهد السياسي الليبي من انقسام واضح بين حكومتين، واحدة في الشرق تتمتع باعتراف دولي، وأخرى في الغرب تتماسك بحكم قضائي وسط ضياع وتشتت الجزء الثالث وهو الجنوب، ثم جاء اتفاق الصخيرات بحكومة ثالثة سُمِّيت بحكومة الوفاق، كل هذه الصور زادت الأوضاع بوجودها شقاقًا، ونتج عن الاتفاق ذاته جسم آخر موازٍ للبرلمان سُمِّي المجلس الأعلى للدولة، تعددت الحكومات، والبرلمانات، وغاب الوفاق، والوئام.

كل ما سبق يؤدي بنا إلى نتيجة واحدة تثبت أننا أمام ظاهرة تمثل التشظِّي، والانشطار، والانقسام، وإن كانت تظهر لنا كيانًا واحدًا، حتى لو رفعت شعارات الوحدة، وتوهجت مقولات ليبيا واحدة، ولا للتقسيم، ولكن الواقع يثبت تكرار هذه الظاهرة، وتعميمها، والترويج لها قصدًا، وأحيانًا بغير قصد.

ثالثًا: رؤية الشخصية الليبية من بُعد آخر

هل بمقدورنا تطويع الشخصية الليبية وتهيئتها كي تكون فاعلًا لمصلحة الدولة، لا لمصلحتها فقط ومصلحة القبيلة، أو الجماعة الاجتماعية والمنطقة والجهة، ألا يمكن الاعتداد بالتجارب المشابهة لدول الجوار؟ فهي في أسوأ الظروف تبدو أقرب إلى شكل الدولة، وتبرز فيها بشكل أو بآخر ملامح التمدُّن والحضرية، والمثل التونسي والمصري والمغربي ليس ابتداعًا؛ فهذه الدولة الشمال أفريقية حققت نجاحًا نسبيًّا في عملية إدخال المواطن إلى أحضان الدولة والقانون، وأذابت إلى حدّ لا بأس بها تخوم القبيلة، وتخلَّت إلى حدٍّ كبير عن فكرة مزاحمة الدولة المدنية بعد حضور لافت لمظاهر التخلف والتهالك في كثير من مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أيضاً.

المجتمع الليبي يتَّسم بنواميسه وتقاليده الخاصة به والتي تخضع لقوانين الواقع الليبي المَعِيش، وأهمها القبيلة ودورها التاريخي الريادي في رسم معالم الحالة الليبية الخاصة؛ فثنائية المدنية والقبلية تتعايش في انسجام وتفاعل كبيرين، شأنها شأن مجتمعات الدول النفطية ذات الاقتصاد الريعي، مثل منطقة الخليج العربي، فالمتمعِّن في المجتمعين المدنيين الليبي واليمني مثلًا يرى تشابهًا كبيرًا في نجاح

كليهما في التكيُّف مع واقعهما، اتباعًا لنظرية "الأواني المستطرقة"* وتأثيرهما المتبادل على بعضهما (مزيودات، 2016).

إن الظروف والتغيُّرات التي تواجهها السلطة، ومدى انعكاسها على استقرار المجتمع يأتي من خلال عوامل داخلية وخارجية، وضمن الإطار الداخلي تواجه السلطة التغيرات في بنية السلطة نفسها تحت ظروف التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحدث عبر نمطين أساسيين: يظهر النمط الأول عندما تبدأ السلطة بتغيير شكل النظام القائم من الأوليكاركية Oligarchy إلى الديمقراطية تحت ظروف ومتطلبات اجتماعية، فالنظام الديمقراطي أكثر انفتاحًا لمواجهة التغيرات في المجتمع، بعكس نظام الأوليغارشية أو سلطة القِلَّة التي تتصف بها أغلب الأنظمة الشمولية والدكتاتورية. (أرسطو، 1974) التي تعتمد على احتكار السلطة لدى القِّلة والاعتماد على الحزب الواحد، وغالبًا ما تمارس سياسة التفرُّد والإقصاء، وتعتمد في وظائفها على ارتكازات طائفية أو عرقية، إذ يكون هذا النوع من السلطة أكثر إثارة للتوتُّر والصراع داخل المجتمع، وإثارة عوامل عدم الاستقرار، أما النمط الآخر من التغير فيتمثل في تغيُّر أفراد السلطة نفسها لأسباب تتعلق بطبيعة السلطة أو اتجاهاتها، وتأثير هذا التغير على عملية الاستقرار يدخل في أسلوب هذا التغير، بمعنى هل تمَّ بوسائل سلمية أم عنفية؟

وبقدر ما يتعمَّق الوعي، ويتجذَّر الإدراك للتحديات والمخاطر التي يواجهها المجتمع الليبي في المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة بقدر ما يتأكَّد الدور الموكل إلى المجتمع الليبي في الإسهام الفاعل في تحقيق الحماية الذاتية والخروج بالوطن معافًى سليمًا من هذه العاصفة الهوجاء التي يواجهها، وهو على طريق الانتقال الديمقراطي (الرزقي، 2016) وما أصعب تحقيق الأماني في هذه الفترات العصيبة من عمر البلاد.

ولكن الأمر ليس بالأماني، ثم إن هناك جملة من العوائق والحواجز التي تقف عائقًا في طريق هذه التطلعات؛ مردها إلى عدة اعتبارات وتراكمات لعل أبرزها:

---

*- نظرية الأواني المستطرقة المشهورة، تشير إلى أن السائل يأخذ شكل الأواني التي يشغلها ويعلو فيها بمنسوب واحد، وعندما نُسقط هذه النظرية على المقاومة، فهذا يعني أن تَشْغَل المقاومة كل مجالات الحياة على اختلاف أهميتها وحجمها، وتعلو فيها جميعها بمنسوب واحد، رغم ما بينها من اختلاف في العمق والحجم والأهمية، وبهذه الطريقة يُشار إلى مجتمع ما على أنه مجتمعٌ مقاوِم، وهذا يعني أن يتدفق الفكر والسلوك المقاوِم في كل بيت ومسجد ومدرسة وجامعة ومستشفى وإذاعة وفضائية ومؤسسة أهلية أو خاصة أو عامة، وكل منظمة أو حركة، وفي كل الأماكن في الداخل والشتات، ويأخذ هذا التدفق والانسياب اتجاهين: أفقي، ورأسي. للمزيد زيارة الموقع الإلكتروني: http://felesteen.ps/article/nzryt-alawany-almsttrqt

- هشاشة البنية المؤسسية أحيانًا، وغيابها في أحيان أخرى، وتعثُّرها، وسوء أدائها، ومحدودية فاعليتها، وتأخرها وبطئها، أو امتناعها عن تحقيق حاجات المواطنين، كل ذلك جعلهم يختارون دروب الرشوة، واللجوء إلى المحسوبية، وتغليب القرابة والصداقة، فتغوَّل الفساد، وزاد التخلُّف واستفحل.
- انتشار واستشراء العنف بمختلف أنواعه، وأشكاله، وسيادة منطق القوة، وسطوة المليشية، والتمترس خلف السلاح، وسيادة التطرف؛ فأصبح الكل يحارب الكل، ولعل ما رأيناه وسمعناه من مسميات لغزوات ومعارك يعود بنا إلى الوراء كثيرًا " افتحوا عليهم الباب" فالشخصية الليبية عمومًا تجنح نحو العنف لحل أزماتها.
- وانتشار مظاهر القبلية، والجهوية، وتعالي أصوات التجزئة، والتشرذم، ودخول البلاد في دوامة الاقتتال، والتشظي.
- كل ذلك يحدث وسط غياب الدولة وتغييبها وضعفها ووهنها.

هذه الأنماط خلقت بالفعل مجتمعًا يتفرَّد ببنية اجتماعية وثقافية، تنشأ فيه شخصية لا تعلو على التعددات الصغرى كافة، ولا تعمل من تحقيق الانتماء الجماعي الوطني، ولا ترسِّخ عَلاقات المواطنة، ولا تعمل على الاعتراف بحقِّ الاختلاف الثقافي، والسعي إلى تنمية التعبير الثقافي بكل جماعة من الجماعات المكوِّنة للمجتمع، وتنمية حقوقهم الثقافية واللغوية؛ وصولًا إلى إيجاد ثقافة وطنية جامعة تضم الثقافات الفرعية المختلفة في إطار الوحدة الوطنية، ومن خلال ذلك تكون السلطة قد مارست واجبًا من أسمى واجباتها؛ كونها قد حقَّقت الوحدة الاجتماعية، كما أنها أثبتت حيادها بعدم ميلها إلى طائفة أو جماعة معيَّنة، كما أنها تمثِّل المجتمع بكامله في وجودها، وتنطلق من المصلحة العامة في ممارساتها، وتحقيق وأهدافها، وهي بذلك تكون قد حازت على مبرِّر شرعية وجودها في قمة هرم المؤسسات الاجتماعية؛ بوصفها الموجِّه الحقيقي للمجتمع.

كل ذلك يطرح سؤالًا مهمًّا مفاده: هل يمكن تطويع واحتواء الشخصية الليبية التي نعيشها ونتعايش معها الآن؟ حاول المجتمع الليبي بعد الثورة بأنظمته وأجهزته وآليات تنظيمه المختلفة أن ينفض عنه ما علق به من أغبرة الزمن، وأن يكيِّف الواقع الليبي بعد حقبة القذافي ليواكب تطلعاته وآماله، ولكنه نجح في التكيُّف والانصياع للواقع الليبي بتعقيداته ونظمه التقليدية، فحجاب القبيلة يأبى أن ينقشع أو يتحرك، حتى المدن الكبرى التي تلبس ثوب المدنية، ما هي إلا حلقات متتابعة من المد القبلي تبدأ من محيطها الخارجي، حتى يصل تأثيرها إلى مراكز أخذ القرار داخل مجمعاتها الإدارية، ولكن ثمة إشارات عديدة، وعوامل متعددة تثبت أن الشخصية الليبية قابلة للتهذيب، والتطويع، والاحتواء، وعندها ندرك الآتي:

- الفروقات بين مفهوم القبيلة والقبلية: فالقبيلة هي جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، والولاء هنا له مبرراته ومشروعيته، إذ يظهر بصورة واضحة في المجتمعات التقليدية، وفي ظل غياب الدولة الحديثة أو حتى تقصيرها، أما القبلية

فهي نزعة تعصُّبية تتمثَّل في منظومة من القيم والمعايير التي تعبِّر عن ولاء الفرد لقبيلته فقط (وظفة، 2002).

- بالنظر إلى الفروقات المذكورة، فإن الولاء للقبيلة أو الطائفة بحدِّ ذاته لا يشكِّل خرقًا للقيم في المجتمع ووحدته وتماسكه، بل إنّه يشكِّل حالة من الترابط والتماسك الاجتماعي للوحدات والجماعات المكوِّنة للمجتمع بقدر ما يشتد هذا الولاء من قِبل الأفراد لقبائلهم وطوائفهم، وانعكاس هذا الولاء للقبائل والطوائف لعموم المجتمع على تماسك المجتمع واستقراره ووحدته، وفي ذلك يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم: "إن الشيء الأبرز والمهم في هذا الموضوع هو ألَّا يتحوَّل الاعتزاز بالقبيلة إلى قبلية، والاعتزاز بالطائفة إلى طائفية" إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى تدمير المجتمع، وخلق الصراعات بين الأفراد، وتهديد استقرار المجتمع ووجوده.

إن من مخاطر الطائفية والقبلية في المجتمع أنها تخالف وتعاكس وتناهض حركة التطور الاجتماعي، وتكبح جماح الحداثة والتطور بكل معانيها واتجاهاتها، وتنكِّس راية التقدم وتعطِّل عجلة التنمية، كما أنها تنعكس على جدلية الصراع الاجتماعي في المجتمع، وبدلًا من أن تؤدي إلى تبلور التكوينات الاجتماعية تبلورًا حديثًا وفق اتجاه المعايير الإنجازية Achievement criteri فإنها تنعكس على معايير إرثية Ascriptive criteria تستنفر الولاءات التقليدية والقائمة على أساس الدين أو المذهب أو اللغة أو العشيرة التي تقف بوجه وحدة المجتمع وتقدمه واستقراره بما تخلِّفه من قِيَم عقلية جامدة، ومعايير مخالفة للوجود والتفكير والممارسات العقلانية المتطورة (الحوات، 1996).

هذا ما تؤكِّده بعض الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بهذا الشأن، والتي اتخذت من المجتمع الليبي ميدانًا لها، فالقبيلة ليست خيرًا مطلقًا، كما أنها ليست شرًّا مطلقًا، فهي التي ساعدت أفرادها الفقراء في زمن النجع، وهي التي قدَّمت للوطن قوافل الشهداء أيام الاستعمار التركي والإيطالي بأبسط الإمكانيات وفي أصعب الظروف، وهي التي زُجَّ بها في معتقلات: البريقة- العقيلة- سلوق بمئات الآلاف أبنائه الذين شُنقوا، وقُتلوا دفاعًا عن تراب الوطن، وهذا ما تجسِّده غناوة العلم الشعبية **"تراب وطنا ما نعطوه حتى لو فنينا كلنا"**.

إن الشخصية الليبية التي كانت تعيش في بيئة مقفرة قبل اكتشاف النفط حمت أفرادها وكانت لهم الحاضنة الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن الشخصية الليبية ذكورية- أي إن الغلبة فيها للرجل على حساب المرأة، بمقتضيات حقوق الإنسان العصرية ومؤشِّراتها- فإن المرأة تحظى كثيرًا بالاحترام، فيرفض إهانتها، ويكرمها، ويسعى إلى تعليمها، حتى إن تقارير التنمية تقول: إن معدلات التحاق المرأة الليبية بالتعليم كبيرة موازنة بمجتمعات مقاربة ثقافيًّا للمجتمع الليبي.

وعلى الرغم من أن الشخصية الليبية متطبعة اقتصاديًّا بالتخاذل والكسل بسبب تعاقب أنظمة تعمَّدت عدم تحريك عجلة التنمية وبناء الإنسان، وغيَّبت قيم حب العمل والمنافسة، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها شخصية لم تنجح في الكثير من الظروف، ولم تتغلب على الكثير من المحن.

إن عملية تعقيم المجتمع وتطعيمه ضد الأمراض الاجتماعية والأوبئة الثقافية عن طريق تجديد ذهنيته، وترميم بنائه بعد سلسلة الزلازل المتعاقبة في هذه المنطقة من العالم، وهو ما يقتضي– بطبيعة الحال– تجديد العلاقات الاجتماعية والسياسية وتطوير التمثُّلات للمجتمع، والعيش المشترك، والتوافق البيني الليبي، وهو يقتضي أيضًا التجديد، أي إعادة بناء النظم القيمي المتعلق بالجهد والعمل والإنتاج والمقدس في مجتمعات لا تبدي حماسًا أكيدًا لقيمتي التضحية والعمل، بغض النظر عن الأسباب والمبررات، حتى إن كانت الحافزية المادية والمعنوية ضعيفة (وناس، 2018).

إن التغنِّي والزهو بالأوطان، والفخر والجهر بذلك وإشهاره لهو تأكيد للانتماء، وترسيخ للهُوية، وإعلانٌ عنها، وبوحٌ بها دون شطط أو تطرف؛ فحب الوطن درجات ومراتب، عتبات وسلالم، تبدأ من الأصغر فالأكبر، البيت والعائلة، فالقرية أو الواحة، فالمدينة فالوطن فالأمة، إلى الوطن الكبير (زاقوب، 2006).

فعلى الرغم من كل ما تتصف به الشخصية الليبية من تناقضات، وما تعرضت له من هزات عنيفة كانت ارتداداتها مؤثرة، فإن هناك منظومة قيمية تجسِّد علاقة انتماء عميقة لهذه الأرض يتردد صداها باستمرار لتعلن أن وطنًا يعيش فينا وإن لم نعيش فيه، فينظم **أحمد رفيق المهدوي** هذه الأبيات في حب الوطن رغم كل الألم فينشد قائلًا:

تبقّى بخير يا وطنا وسلامة، ورانا ندامة ويا عون من فيك كمل أيامه

وينشد شاعر المعتقلات **رجب بوحويش:**

ما بي مرض غير دار العقيلة وحبس القبيلة وبعد الجبا من بلاد الوسيلة

استخلاصات:

مسألة الشخصية الليبية– بِعَدِّها شأنًا سوسيولوجيًّا ثقافيًّا في المقام الأول– موضوعٌ حيويٌّ متعدد الأبعاد والروئ، وكحصاد لما سبق عرضه والخوض فيه يجوز لنا الخلوص إلى الآتي:

فيما يتصل بالبُعد الجغرافي والبيئي: شكَّلت الجغرافيا المتنوعة التي يغزوها الجفاف، وأدت البيئة المقفرة التي تندر فيها مصادر المياه، وتقلُّ فيها المراعي الخصبة؛ شكَّلت شخصية ليبية مرتحلة، غير مستقرة، فضلًا عن أن أغلب سكان ليبيا الذين يعيشون على أرضها اليوم نزحوا إليها في الغالب نتيجة هجرات من أماكن أخرى، أبرزها هجرات بني سليم الذين صاروا بحكم الأمر الواقع يمثِّلون نسبة لا يُستهان بها من سكان ليبيا أتوا إليها من شبه الجزيرة العربية، في صورة هجرات جماعية استوطنت البلاد وقامت بترسيم حدودٍ وفق معيارٍ قرابيٍّ يحاكي مظهر التخوم القبلية البدوية المتعارف عليه، والذي لا تزال ملامحه الجغرافية ضاربة بأطنابها حتى يومنا هذا، ومن ناحية أخرى نجد أن الشخصية الليبية ما تزال إلى الآن تمثِّل مظهرًا من مظاهر الاتصال بين كثير من الدول عبر حدودها المختلفة؛ لكونها شخصية متنقلة عبر الحدود، وهذا ما سنلاحظه في وجود قبائل هي غالبًا ليبية المنشأ تنتشر بين حدود ليبيا

وجاراتها: مصر، تونس، السودان، تشاد، الجزائر، وربما العكس صحيح فهنالك جماعات أصولها من الدول سالفة الذكر نراها تنشط وتتحرك في فضاءات ليبية، وهذا ما يمكن أن نوصفه بالمتصل أو الرابط الذي تشكله جماعات قرابية كبيرة.

كما أن اتساع مساحة الأراضي، وانتشار النشاط الرعوي فيها، الذي لا يعتمد الاستقرار شكَّل ما يمكن أن نطلق عليه تشتُّتًا سكانيًّا، ومكانيًّا، وأدَّى بطريقة أو بأخرى إلى تخلُّف الشخصية الليبية عن الولوج في عملية التحديث، والتمدُّن، التي بدورها تشكِّل سلوكًا يعكس تبلور فكرة الدولة العميقة، وليس الدولة الموجودة.

شكَّلت هذه الحالة ما يمكن أن نطلق عليه جدلًا المجتمع المتمدد الذي لا يؤازر الاستقرار، ولا يقرُّه، حتى إننا نجد أنفسنا دائمًا أمام تساؤل: هل عاش الليبيون في تاريخهم الحديث مرحلة الدولة المستقرة بمعناها العميق والحقيقي؟

وبخصوص البُعد الاقتصادي والمعيشي: تؤشر كل الممارسات المتعلقة بالشأن الاقتصادي والمعيشي أن الشخصية الليبية لا تميل كثيرًا إلى حرفة الزراعة المستقرة على سبيل الذكر والاستشهاد، وينظرون إلى من يمارسها نظرة دونية في أحيان كثيرة، وينطبق الأمر ذاته على بقية الحِرَف، والمِهَن اليدوية، فكثير من المواطنين يعيشون حالة بطالة سافرة، في الوقت الذي تتوافر فيه فرص العمل بغزارة، لاسيما في القطاع الخاص، وما يثير الاستغراب أن أعدادًا غفيرة من الليبيين الذين يتقاضون مرتباتهم من الدولة يفضِّلون الانتظار مدة تفوق الأربعة أشهر دون مرتب، على القيام بإحدى المهن التي تُدِرُّ عليهم دخلًا يوميًّا يسدُّ رمقهم، ويوفِّر لهم متطلبات عديدة، فالشواهد على ما أشرنا إليه متعددة، والمتتبِّع لمسيرة التنمية الزراعية في ليبيا– وأهمها المشاريع التي شيدتها الدولة في السبعينيات من القرن الماضي وخصصت لها ميزانيات ضخمة– يدرك أن أهم أهدافها خلق مجتمع يعتمد الزارعة نشاطًا اقتصاديًّا بوصفه هدفًا أساسيًّا من جهة، والتقليل من النشاط الرعوي للمحافظة على الغطاء النباتي من جهة أخرى، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث، وساد الرعي حرفةً رئيسةً للمنتفعين بهذه المزارع؛ لتأكيد الطابع التقليدي والبدوي للنشاط الاقتصادي الذي تتميز به الشخصية الليبية؛ فالمراقب للمشهد يلاحظ بيسر اعتماد الناس بشكل أساسي على أموال الدولة، ويستنتج أن أعدادًا مهولة تمتلك السيارات العامة، وتسخِّر إمكانيات العمل الحكومي لمصالح خاصة، فالموظف الليبي عمومًا يرى أن مرتبه حقٌّ مكتسب وأصيل، بغضِّ النظر عن مزاولة العمل من عدمه، فزيارة عابرة تغنيك عن الوصف، فعندما تزور أية مؤسسة حكومية يظهر أمامك عدد لابأس من الموظفين الجالسين على مكاتبهم الفاخرة، ووُضعت أمامهم أحدث أجهزة

الحواسيب، كلها تُسَخَّر فقط للمتعة، وهدر الوقت، وتضييع مصالح الناس، فمعظم هذه الأجهزة خُزِّنت فيها أنواع الألعاب المختلفة، أشهرها على الإطلاق لعبة الورق التي يتبارى فيها الموظف مع جهاز الحاسوب ولساعات طويلة، دون حسيب أو رقيب، في غياب شبه تام للرقابة الذاتية والرسمية.

فالمواطن الليبي يتعامل مع الوظيفة العامة لا على أساس أنها موجودة لخدمة الآخرين، بل يراها من منظور الوجاهة والمقايضة وتقديم الخدمة لقاء خدمة، إن هذه الظاهرة المستجدَّة سببها ترهلات الإدارة وتعطيل حركة ونهضة المجتمع والعمل بشتى الوسائل على إغراقه في مستنقعات القبيلة والجهة والمنطقة والتقوقع حول الذات العشائرية والعِرقية، ودون فواصل كثيرة قد يشمل هذا الوضع مختلف شرائح المجتمع ومستوياته كافة.

وبالمجمل فإن الشخصية الليبية لا تتمتع بخصائص الجِدّ والمثابرة، وغالبًا ما تكون علاقتها بالزمان والمكان غير منضبطة ومقيدة بل نراها ممتدة ومفتوحة، حتى إن كثيرًا من العاملين في قطاعات الدولة الحكومية لا يلتزمون مواعيد عملهم الرسمية، ويأتون إلى مقارِّ عملهم ليلًا للمسامرة، ولعب الورق، وإضاعة الوقت.

وفي مشاهدة أخرى نرى أن جُلَّ الليبيين يسعون إلى اعتلاء المناصب الإدارية، والتحرك نحوها بسرعة دون اللجوء للكفاءة، والخبرة، والتأهيل، يتَّكئون في ذلك على عصا القبيلة، والصحبة، والتقاء المصالح، لدرجة يصل فيها الموظف حديث العهد إلى رأس هرم المؤسسة، ويقفز على الآخرين في إشارة إلى حراك وظيفي غير مبرَّر لا يحدث إلا في المجتمعات المتخلفة اقتصاديًّا، وثقافيًّا، وهذا ولَّد تذمُّرًا انعكس على مؤسسات الدولة، وإداراتها واقتصادها بشكل كبير.

على ما يبدو أن إخفاقًا ملحوظًا سيطر ومنذ زمن وإلى وقتنا الراهن، مردُّه الاعتماد على سياسة اشتراكية تقوم على فكرة "الضَّرع" وإشاعة فكرة الاقتصاد الريعي، رسَّخت على مدار السنوات السابقة شخصية اتكالية ومستهلكة بامتياز؛ فالتخلف الاقتصادي للمجتمعات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل أساسية أهمها على الإطلاق: القرار السياسي، فبقراءةٍ لأوضاع مشابهة نجد أن دولًا نفطية مثل ليبيا، والجزائر، والخليج العربي فشلت في إبراز شخصية خلَّاقة، مبدعة، منتجة؛ لأنها نهجت شعار (من أجل حياة كريمة) دون التركيز على العنصر البشري، فلا يكاد يوجد مواطن– بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي– إلا ويتقاضى معاشًا من خزينة الدولة.

وبالنظر إلى البُعد القبلي والقرابي: نخلص إلى أنه، وعلى الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش، ومستويات التحضُّر الذي عرفها السكان ولو نسبيًّا، فإن المجتمع الليبي ظلَّ رهين تركيبة قبلية؛

فالقبيلة بوصفها مرجعيةً سوسيوثقافية ظلَّت تمثِّل هُوية ضاغطة، وجدت لها مكانتها المؤثرة في بناء الدولة، وإن ظلت تحت أغطية عديدة مراوحة بين الكمون والظهور، جعلت هذه الخصوصية القبيلة تتداخل وبشكل صارخ، في شتى مجالات الحياة وأوجه الفعل الاجتماعي، فهي هُوية يعبُر بها الأشخاص مسالك متعددة فهي، كما أنها شرطٌ لتعريف الفرد، وأساسٌ للترقِّي في سُلَّم المراكز القيادية، وتمثِّل أداة للتغيير السياسي، فكلما ظهرت صراعات السلطة والنفوذ احتمى المتصارعون بالقبيلة واستنجدوا بها، إنها القبيلة، فهي– كما توصف– الحصن الحصين والملجأ المكين.

يؤكِّد ذلك دلالات رمزية لا تكاد تفارق جدران المباني العامة، والخاصة، فأينما توجَّهت ستلاحظ الحيطان مليئة بكتابات تعبِّر بوضوح عن هُويةٍ وشخصيةٍ قبليةٍ فجَّة؛ فالأشخاص يعلنون عن أنفسهم استنادًا إلى أسماء قبائلهم، ومن خلال قراءة مستفيضة لكتابات طلاب الجامعات الليبية، لم أرَ حائطًا داخل القاعات الدراسية أو خارجها إلا وقد كُتب عليه اسم الشخص مقرونًا بقبيلته، أو ذكرها مباشرة، وما هذه التجليات، إلا شواهد عينية من زخم كثيف يمارس في وسطٍ منوطٍ به تعزيز قيم المواطنة، والانتماء إلى الوطن، ولكن على ما يبدو لا يعلو صوتٌ على صوت القبيلة، تكاد هذه الظاهرة تتكرَّر على أغلب جدران المؤسسات التعليمية والرسمية، ومظاهر ذات دلالات رمزية تنتشر في ربوع الوطن.

تأسيسًا على ما سبق يمكننا أن نتلمَّس بوضوح كيف أثَّرت القبيلة بوصفها بُعْدًا اجتماعيًّا على شخصية الإنسان الليبي، تتماهى الشخصية الليبية مع القبيلة؛ فهي مصدرٌ للانتماء والاعتزاز والولاء والفخر، فالشخص يعمل من المهد إلى اللَّحد في إطار القبيلة، ولمصلحة هذه الجماعة عمومًا، ويُنَشَّأ على التعصب لها، بحيث تنتهج الأسرة في عملية تنشئته الأولية نهجًا قبليًّا فتتخذ طابعًا جمعيًّا عن طريق كبت الدوافع الفردية، وإذكاء الدوافع الجمعية، وفي بنية ثقافية واجتماعية تعلو فيها التعدُّدات الصغرى التي تضم: العشيرة، والقبيلة، والجهة، والعرق، تنشأ الشخصية الليبية وتعيش، فتتطبع، وتشبُّ على الولاء لوحدة الدم، وقوقعة المنطقة، والارتماء في فضاءات العرق، وتبتعد عن قيم الانتماء والمواطنة والاعتراف بالاختلاف الثقافي، وتقبل الآخر، فغياب أو تغييب مجتمع مدني حقيقي ومؤثر يعمل على نقل الشخصية الليبية المجتمعية، والسير بالهوية نحو الوطنية، والمواطنة الفعالة، ولكن ما نراه يعكس لنا صورًا أخرى، فقد عملت منظمات المجتمع المدني والأحزاب في ليبيا على زيادة الاحتراب والاستقطاب، والاستقواء بالقبيلة والمنطقة، فصار الفاعل القبلي أفضل إنجازًا من الفاعل الحزبي والنخبوي.

لقد رجَّحت الشخصية الليبية– وهي تعيش في جلباب القبيلة– الغلبة على حساب التوافق، وجعلت الإقصاء بديلًا للشراكة، وآثرت الغنيمة على ما سواها، وهي بذلك وطَّدت الغلبة، والسطوة،

والإقصاء والاغتنام، فتولَّدت من رحم القبلية شخصية ميَّالة إلى خوض الحروب والنزاعات، وتاهت عنها مفاهيم العدالة الاجتماعية والحريات العامة والخاصة والأمن الجماعي، ونزعات التعصب والولاءات المحدودة وبعض التطلعات المحلية الضيقة.

وبهذا تستمر الشخصية الليبية في التعايش مع الأعراف القبلية، وتتعامل معها، وتحترم منظومة القيم البدوية الاجتماعية، على الرغم من موجات التحضُّر التي مرَّت بها. إن عقلية القبيلة والعائلة بالمعنى الكبير مازالت تتحكم في سلوك وممارسات أطياف كثيرة، وتتحكم في فئات كبيرة من الليبيين وبمختلف التوجهات، والخلفيات الثقافية.

وأما عن مظاهر البعد الثقافي: فقد ظهر المجتمع الليبي قبل فبراير 2011، مجتمعًا مهادنًا ولكن هذا يبدو للوهلة الأولى، فالقارئ لتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر سيُلاحظ بجلاء أن موجات عنف كبيرة مرَّ بها المجتمع، فغالبًا ما تستدعي الذاكرة روايات مكتوبة وشفهية عن حروب وموجات تهجير كثيرة تشير إلى اقتحام العنف– على فترات متكررة– حياة الليبيين، نالت وغيَّرت من الديموغرافيا الليبية، ومع بدايات انتفاضة فبراير التي استخدم فيها النظام السياسي آنذاك العنف ضد المتظاهرين مما أفضى إلى وقوع ضحايا، قام المتظاهرون على ذلك بردَّة فعل لا تقلُّ عنفًا، فسلبوا رجال الأمن بنادقهم، واقتحموا مخازن الأسلحة بمختلف أنوعها، واستخدموا السلاح وأدَّى ذلك إلى وقوع قتلى بالمثل، ولعل صورًا أخرى تكرَّر فيها هذا المشهد تؤكِّد ما ذهبنا إليه كالأسرى الذين عُثر على جثثهم داخل حاويات مغلقة في معسكر اليرموك بطرابلس، سبق وأن قبضت عليهم كتائب تابعة للقذافي، تبع ذلك مشاهد عنيفة تكرَّرت في أكثر من مكان، ولا شاهد أكثر عنفًا مما تعرض له عسكريون ومدنيون تابعون للنظام السابق من أشد أنواع التعذيب والتنكيل داخل سجون سرية وعلانية، رسمية وغير رسمية تُدار وتحت إمرة محسوبين على الثورة الجديدة.

فالجرائم والممارسات التي حدثت في السجون والمعتقلات السرية، واستباحة مؤسسات الدولة وهدمها وتخريبها، وحرق المحاكم والنيابات والمحفوظات وسرقتها في مواقف أخرى، حدث ذلك كما لم يحدث في دول جوار الربيع العربي مصر، وتونس، ولا يبرِّر كل ذلك القول إن العنف هو نتيجة النظام السابق، إنها ظاهرة قريبة لما يمكن أن نسميه "حرب كُلٍّ ضد كُلٍّ".

كُلِّلَ كل هذا العنف بظهور أشد أنواعه وصوره، متمثلة في الإرهاب والتطرُّف الديني، تقمَّصته جماعات دينية أصولية متطرِّفة، استباحت الجغرافيا والاقتصاد في أنحاء البلاد، فسيطرت على السلاح والمال، وتحالفت مع مليشيات مناطقية، وقبلية، وعرقية، وسيطرت على مفاصل الدولة، وساعدها على

ممارسة هذا العنف المطلق شخصيات عامة وحزبية، والجدير بالتركيز عليه هنا أن ممارسة العنف والتسلُّط استنادًا إلى شرعية الانتخابات تُمارس بتمويل من خزانة الدولة؛ فالجماعات المتطرِّفة التي تمارس عنفوانًا مطلقًا تمارسه، وتتقاضى لقاءه مكافأة؛ فالعنف والثورة في ليبيا يتم وفقًا لمبدأ الزبونية، فكلاهما مموَّل من الخزينة العامة في ظاهرة غريبة لا تحدث إلا من الشخصية الليبية بمسمَّياتها، وصفاتها: أحزاب– شخصيات عامة – شيوخ دين– رجال عُرْف، وهكذا تدور حلقة المصالح، والعنف.

يشهد المجتمع الليبي في الوقت الراهن– وتحديدًا بعد السابع عشر من فبراير– مظاهر كبيرة من أشكال العنف الموجَّه، وغير الموجَّه، تعدَّدت عوامله، واختلفت مسبِّباته، وتباينت مراميه، وأهدافه، فالعنف أصبح يقتحم تفكيرنا، ويشكِّل سلوكًا، ويمتزج مع تفاعلاتنا، فأصبح لدينا عنف مدرسي، وسياسي، واقتصادي، ونوعي، وجسدي، ومعنوي.

فالشخصية العنيفة، والانفجارية الليبية، لا تنشأ من فراغ، ولا تنمو بشكل تلقائي، إنما تُصنع كصناعة الهوية، لا ريب أن ما ساعد على خلق شخصية عنيفة على مدار العقود الأربعة السابقة، هو شرعنة العنف، أو ما أُطلق عليه الشرعية الثورية من شرعية اللجان الثورية إلى شرعية الجماعات المسلحة الآن، فتنامي ظاهرة العنف وانتشاره بين فئات المجتمع كافة، وسط غياب ملحوظ لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة، والتي يُؤملُ منها أداء دورٍ مهمٍّ وفاعلٍ في معالجة الأوضاع القائمة، والتخفيف من وطأة العنف، والعمل على تثقيف الرأي العام؛ لخدمة الاستقرار والسلم والأمن الاجتماعي، ومواجهة تحديات بناء ليبيا الجديدة.

يشكل الانقسام بمعناه المجتمعي الشطر الآخر من هيكل البعد الثقافي للشخصية الليبية المتحركة والفاعلة.

وما ينطبق على المجتمع القبلي في أغلب المناطق العربية ينطبق أيضًا على المجتمع القبلي والجهوي الليبي، فخصائص المجتمعات الانقسامية هي نفسها التي تميِّز الشخصية الليبية في هذا التوجه، فالشخصية الليبية انقسامية، تعتمد الانقسام وتتعمَّده. ولكون ليبيا تاريخيًّا هي اتحاد لثلاثة أقاليم، ومشكِّل لنسيج اجتماعي يبدو متماسكًا ومتاجنسًا، إلا أن نبرات العرقية والإثنيات دائمًا ما تطلُّ برأسها وتعلو معها أصوات التباين والاختلاف والقطيعة، وبمجيء ثورة فبراير تعززت فرص الانقسام والتقسيم، فالثورة أجَّجت ثقافة الانقسام التي تنعكس في استخدامات تعابير رمزية وضمنية مثل الخضر والملونين، سبتمبر وفبراير، الثوار والأزلام.

قائمة المراجع

- أبوعمود، فريحة أبوبكر (2009) معالم التحديث: دراسة في الشخصية القروية، منشورات جامعة سرت، سرت.
- أحمد الخواجة، أحمد (1998) الذاكرة الجماعية والتحولات الاجتماعية من مرآة الأغنية الشعبية، منشورات البحر الأبيض المتوسط، تونس.
- أسعد السحراني، أسعد (2002) ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، دار النفائس.
- بوطالب، محمد نجيب (2002) القبلية التونسية بين التغير والاستمرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مطابع الوحدة.
- بيث، هس، وآخرون (1989) علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد مصطفى الشعيبي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- جمعة، منى أبوالقاسم (2008) الاغتراب الفكري والاجتماعي في الشخصية القومية العربية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- حجازي، مصطفى (2007) التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط10.
- الحوات، علي (1996) الاجتماع الريفي، منشورات ألجا، مالطا.
- رمضان الصالحين (2010) ثقافة الرحيل، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.
- زاقوب، عبد الله (2006) أغنيات الوطن، مجلس الثقافة العام، طرابلس.
- زايد أحمد، وعلام اعتماد (2000) التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- زغو محمد (2010) أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر.
- الزوي، الأوجلي صالح (1991) توطين البدو في ليبيا" أبعاده– غاياته"، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها.
- شرقية، إبراهيم (2013) إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، الدوحة.
- طاليس، أرسطو (1974) السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- العبيدي، آمال وآخرون (2018) الهوية الليبية: الأبعاد والمقومات، مؤسسة فان فولينهوفن بجامعة غيدن، مركز دراسات القانون المجتمع بجامعة بنغازي.
- عزي، محمد فريد (2018) الأجيال والقيم مقاربة للتغيُّر الاجتماعي والسياسي في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

- فاتن مبارك (2016) المجتمع التونسي في مواجهة العنف الاجتماعي، ندوة علمية بعنوان: العنف والمجتمع، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع، تونس.
- كريستوفرس وجنوي مارتيني (2014) ليبيا بعد القذافي، مؤسسة واند، الولايات المتحدة.
- المباركي، أبوبكر(2016) لاهوت الأرض المقدسة والهوية العالمة، سلسلة ملفات بحثية بعنوان: الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مؤمنون بلاحدود.
- مجموعة من الكتاب (1978) نظرية الثقافة، ترجمة على سيد الصاوي، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والعلوم، الكويت.
- المغيربي، زاهي وآخرون (2015) المسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني" التقرير النهائي"، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.
- هنتغنون، صومائيل (2005) التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الحصاد، دمشق.
- وناس، المنصف (2014) الشخصية الليبية، الدار المتوسطية للنشر، تونس.

الدوريات والمجلات:

- بودواره، الصديق (2004) ثقافة الفاجعة، مجلة المجال، العدد الرابع، جامعة عمر المختار، البيضاء.
- بوخشيم، عبد الناصر عز الدين (2018) إشكالية الديمقراطية في انتقاد أحادي الجانب، ليبيا نموذجًا، مجلة تفكّر، العدد الأول، جامعة بنغازي.
- وطفة علي أسعد (2002) إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 282، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- دريدي، مبروك (2016) أنثروبولوجيا الهوية، الدين ومفهوم المواطنة الثقافية، سلسلة ملفات بحثية بعنوان: الدين وقضايا المجتمع، مؤمنون بلاحدود.
- واصل، محمد (2019) معوقات المشروعات الصغرى في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة طبرق، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الرابع والعشرين، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- محمود أبوصوة، محمود (2015) الهوية والمصالحة الوطنية، مجلة تفكر، منشورات جامعة بنغازي.
- الرزقي، المنذر (2016) الحفاظ على الوطن موحَّدًا، حرًّا، مستقلًا، مجلة شؤون ليبية، العدد الثاني، المركز المغاربي للأبحاث، تونس.

- الأحمر، المولدي (2014) نحو استعادة المشاهدة دون حجاب القبيلة، مجلة عُمران، العدد 15.
- وناس، المنصف (2018) معوقات الانتقال السياسي في تونس "محاولة فهم سوسيولوجيا الاحتجاج" المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
- مزيودات، هدى (2016) المجتمع المدني في ليبيا: تكيف أم تكييف مع الواقع الليبي، مجلة شؤون ليبية، العدد الثاني، المركز المغاربي للأبحاث، تونس.

المواقع الإلكترونية:

- فاروق العادلي، رؤية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، مجموعة من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع، للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني:www.kotobarabia.com
- علي عبيد، قراءة في الشخصية الليبية المضطربة، للمزيد زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.afrigatenews.net/opinion